

تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره

The Plural Ethnticity and its Impact on the Development and Stability of the Political Sysstem

أ.م.د عطا الله سليمان الحديثي/ جامعة بغداد /كلية التربية للبنات

طالبة الدكتورة اسراء كاظم الحسيني /جامعة واسط /كلية التربية

Abstract

Some believe that the term of pluralism differs from that of a concept. Some believe that both the concept of pluralism is synonymous to both diversity and variation. Others believe that as a concept, it refers to the political system that has a philosophical backgrouns that is in return connected to one's realization to the state and to the natue of both individual and human being. This system works based on the separation between religion and state and aims at managing the social conflict. That is, terminologically speaking, pluralism is a form of democratic practices. The distinction between the concept and term gives by itself some vitality to the general life. It further helps separates between the diversity that is natural and instinct in life and the system and mechanisn that should control such akind of diversity.As for Malaysia, it has succedded in managing a plural society, a ase that has in return acquired the centre of the attention. Accordingly, the researcher in this paper studied the political system and the stages of its development together with the ruling institutions and organizations in the areas that belong to Malsyia. She further will deal with topics such as the multiparty and its place in the political system.

المستخلص

يعتقد البعض أن التعددية (Pluralism) تختلف فيما لو كانت مفهوما عنه لو كانت مصطلحا. ويرى البعض ان مفهوم التعددية يترادف مع التنوع والاختلاف. أما اصطلاحا فيعتقد البعض بأن التعددية تمثل النظام السياسي الذي له خلفية فلسفية ترتبط بادراك دور الدولة وطبيعة المواطنة والإنسان. حيث يمتلك هذا النظام ملامح قومية ثابتة مستقرة ومقترنة بالتطور الاقتصادي الثقافي. هذا فضلا عن ان هذا النظام يقوم على الفصل بين الدين والدولة ويهدف الى أدارة الصراع الاجتماعي. بمعنى إن التعددية كمصطلح تعبر عن احد إشكال الممارسة الديمقراطية. وهذا التمييز بين المفهوم والمصطلح يعطي من شأنه يعطي ديناميكية للحياة العامة بحيث يفصل ما بين التنوع كأصل طبيعي وفطري في الحياة ولابد منه، وبين النظام والآلية التي يجب إن تدير هذا التنوع. وعليه فقد تناولت الباحثة في هذا الموضوع: النظام السياسي ومراحل تطوره والهيئات المتمثلة للسلطة وهيئات الحكم في الاقاليم التابعة لدولة ماليزيا، والتعددية الحزبية وموقعها في النظام السياسي. ولقد تمكنت ماليزيا أدارة مجتمع متعدد الأعراق والأديان، فدفعت ظاهرة التعددية الى بؤرة الاهتمام والتركيز.

المقدمة

يرى (كرافورد بونغ) علاقة التعددية بالدولة القومية ذات السيادة والنظام السياسي القائم فيها. حيث يعتمد مفهوم التعددية على التفاعل بغض النظر عن طبيعة هذا التفاعل بين الجماعات المختلفة التي ينشغل فيها المجتمع والتي تتباين من حيث أصولها العرقية أو اللغويــة أو الطائفيــة ومــن حيــث أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية ومفاهيمها السياسية.[1]

لقد تمكنت ماليزيا في أدارة مجتمع متعدد الأعراق والأديان، فدفعت ظاهرة التعددية الــى بؤرة الاهتمام والتركيز، فقد أدى مبدأ احترام وتسامح الكل لثقافة الآخر الى ان تصبح ماليزيا آمنــة ومستقرة. فالتعدد القومي فيها لم يكن مصدراً للصراع، بل على العكس، فان تنوع دولــة ماليزيــا العرقي كان أكثر ميلاً نحو السلام، حيث تجمعت الجماعات العرقية في تحالفات عبر الروابط العرقية بهدف إنشاء الأحزاب على المستوى السياسي والمشاركة في الحملة السياسية وتطــوير نظامهــا[2]. وقد حققت ماليزيا في عهد الدكتور مهاتير محمد مــستويات عاليــة مــن الاســتقرار الاجتمــاعي والسياسي، فعلى الرغم من التباينات الاثنية في الدولة الا انه استطاع من نقل ماليزيا الى افاق دولة حديثة قادرة على تحقيق معدلات عالية من النمو ديمقراطيا وفيها قدر كبير من العدالة في المشاركة في النظام السياسي. ومما لا شك فيه ان وصفه لماليزيا بالتكامل والاندماج السياسي ليست قاعــدة جامدة وسريعة، لكنها تتجه بطريقة ايجابية تجاه مواقف معينة. لو كان الماليزيون جامــدين وغيــر راغبين في القيام بتعديلات سياسية تخدم الدولة لما اصبح كل ذلك التكامل ممكنا.

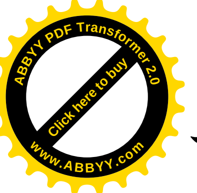
اولاً:النظام السياسي في ماليزيا

عرف النظام السياسي تعريفات عدة، فقد عرفه (روبرت دال)، بانــه "نمــط مــستمر للعلاقات الإنسانية يتضمن التحكم والنفوذ، والقوة أوالسلطة بدرجة عالية"[3]. يمتــاز هــذا التعريــف بالعمومية كونه لم يحدد نوعية الأنظمة ولم يشر الى النظام السياسي فقــط. فالأنظمــة الاجتماعيــة والدينية والاقتصادية أيضا تمتاز بسمات القوة والنفوذ وهي تعمل في اطار التفــاعلات والعلاقــات الانسانية. كما وعرف النظام ايضاً بأنه "مجموعة من الانشطة المتداخلــة والمتــشابكة والمتعلقــة لعمليات صنع القرارات التي تترجم أهداف وخلافات ومنازعات المجتمع الناتجة من خــلال الجــسم العقائدي الذي أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية فحولها الى سلطات مقبولة من الجماعــات

[1] جابر سعيد عوض، مفهوم التعددية في الادبيات المعاصرة، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، الكويت، ١٩٩٣، ص ١٥.

[2] Noraini Noor, M. and Cristina Jaym Montiel,, Peace Psychology in Asia, London: Spinger, 2009, p. 169.

[3] روبرت دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة د.علا أبو زيد، مصر، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٠.
ينظر ايضا:
- وفاء لطفي، التعددية المجتمعية، مكتبة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠، ص٢٨.





السياسية تمثلت في المؤسسات السياسية"[1]. وقد حدد هذا التعريف أبعاد هذا النظام السياسي، واشار الى انه عبارة عن عناصر متفاعلة تمثل المؤسسات التي ترتبط بصنع القرار. كما عرف بأنه مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة والمترابطة فيما بينها والتي تبين نظام الحكم ووسائل إسناد السلطة وأهدافها ومركز الفرد منها وضماناتها كما تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على الجماعة وكيفية تفاعلها مع بعضها والدور الذي تقوم به كل منها[2]. كما يعتبر النظام السياسي نظاما اجتماعيا وظيفته إدارة موارد المجتمع استنادا إلى سلطة مخولة له وتحقيق الصالح العام عن طريق سن وتفعيل السياسات. وفي صورته السلوكية، يمثل النظام السياسي المجموعة المترابطة من السلوك المقنن الذي ينظم عمل كل القوى والمؤسسات والوحدات الجزئية التي يتألف منها. بمعنى اخر، ان كل سياسي داخل الى بناء اجتماعي له صورته الهيكلية التي تتوزع بينها عملية صنع القرار السياسي وهي المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية.[3]

يعمل المفهوم العام للنظام السياسي بحسب طبيعة تكوين السلطة التنفيذية والموارد المتاحة لها والضوابط السياسية الواقعة عليها. حيث تعتمد الموارد المتاحه لتكوين قاعدة النظام السياسي على حجم القدرات وتحديداً على حجم الانشطة الاجتماعية التي يسيطر عليها النظام السياسي والتي تشمل الموارد الطبيعية والقوى العاملة والناتج الصناعي. والنقطة الثابتة هي درجة مؤسسية النظام والتي تعني مدى اعتماد النظام السياسي على وسائل بيروقراطية محددة في عملية تنفيذ وظيفته. أما المورد السياسي الاخر فهو حجم التاييد الشعبي الذي يحضى به النظام السياسي. اما الضوابط السياسية للنظام السياسي في ما يخص التغيير فياخذ بنظر الاعتبار مصالح كافة القوى العرقية والدينية والأيدلوجية المختلفة في الدولة وعلى درجة من التماسك السياسي، كأن يكون نظام الحزب الواحد او نظاما عسكريا. حيث يساهم هذا التماسك في تطبيق النظم البرلمانية التي تتصف بوجود أغلبية برلمانية تمكن من تشكيل حكومة متماسكة. في حين تكون النظم البرلمانية التعددية غير المتماسكة عموما ذات حكومات إئتلافية غير مستقرة، بمعنى انه لايوجد سيطرة على المؤسسات النقابية الشعبية. أما الضوابط السياسية الأخرى فتشتمل على درجة المحاسبية للنظام السياسي، اي أمكانية توفير الاليات المناسبة. وهذه الاليات غير موجودة في النظام الدكتاتوري، لكنها موجودة في النظام الديمقراطي حيث تستطيع الشعوب اسقاط حكومتها عن طريق الانتخابات[4].

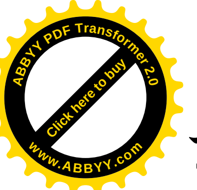
---

1 إبراهيم درويش، النظام السياسي "دراسة فلسفية تحليلية"، ج١، مطبعة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨، ص٤٣.

2 ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٨٢، ص ١١.

3 محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط٢، مطبعة النهضة المصرية، مصر،١٩٩٨، ص ٢٢٣.

4 وليم اشيعا كوديشو، النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية االمعاصرة، رسالة ماجستير (غيرمنشورة)، كلية القانون والسياسة، الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك ٢٠٠٨، ص١٥.



تعتمد قوة المحاسبة على درجة المنافسة السياسية الداخلية من قبل القوى السياسية الاخرى من خارج السلطة الحاكمة. كما هو الحال في الاحزاب المعارضة للحكومة الماليزية وتزداد المحاسبة السياسية مع تواجد التصويت الحر في البرلمان او في التصويت الشعبي. وبذلك اعتمدت الحكومة الماليزية في تولي الحكم على تصويت الناخبين بشكل دوري وحر حتى لا تفقد السلطة ثقة شعبها وبالتالي يؤدي الى زيادة درجة المحاسبة السياسية. ولكي نفهم النظام لسياسي ودوره في قوة الدولة واستقرارهالابد من معرفة مراحل تطوره والتي تشتمل على الاتي:-

ثانياً: مراحل تطور النظام السياسي الماليزي

لغرض التعرف الى طبيعة النظام السياسي الماليزي، لابد من العودة الى جذوره التأريخية ونظمه العريقة بسبب التجارب الكثيرة والاستعمار الذي تعاقب وجوده في هذه الدولة. حيث تشتمل هذه النظم على التالي:

١- النظام السياسي للأمبراطورية الماليزية

كانت الحياة السياسية لماليزيا قبل الاستعمار البريطاني تعتمد على نظام امبراطوري، حيث كانت شبه جزيرة ماليزيا تتكون من مجموعة من الولايات التي تعرف على انها ولايات امبراطورية مستقلة بذاتها، أما سكان ماليزيا الاصليين فكانوا يعتبرون انفسهم رعيا حاكم أمبراطوري إلا إنهم لم يستطيعوا رؤية انفسهم على انهم ينتمون الى وطن واحد بسبب تمازج الاعراق واللهجات المختلفة نتيجة هجرات الاقليات العرقية لها[١].

كانت الامبراطورية تتألف سابقا من مجموعتين رئيسيتن: الطبقة الحاكمة والرعية فالطبقة الحاكمة تتألف من اعضاء من الاسرة الحاكمة المتمثلين بأعضاء من العائلة الاستقراطية ورؤساء محليين ومجموعة من الموظفين العلمانيين والدينيين الذين لهم الحق بممارسة السلطة في المجتمع، لذا كان الصراع حول توزيع الحقوق والامتيازات في الامبراطورية أمرا يعود للسلطة الحاكمة فقط[٢].

أما فيما يتعلق بالرعية فقد كان معظمهم من الفلاحين المتمركزين في المناطق القريبة من حافات الانهر وهم مستثنين من المشاركة في السياسة العامة للإمبراطورية. وحال النظام السياسي الامبراطوري الماليزي مشابه تماما لحال الدول ما قبل الثورة الصناعية والتي تكون فيها القوة السياسية مسيطرة على القوة الاقتصادية، فضلا عن ان شبه الجزيرة الماليزية كانت تمتلك الكثير من الاراضي الزراعية غير المستغلة من قبل الفلاحين، بسبب العلاقات الاقطاعية في البلاد. كما ان

[1] Joseph Chinyong Liow, The Politics of Indonesia-Malaysia Relations: One Kin, Two Nations, New York: Routedge, 2005, p., 36.

[2] Terence C. Halliday; Lucien Karpik; and Malcolm M. Feeley, Fates of Political Liberalism in the British Post-Colony: The Politics of the Legal-Complex, Cambridge: Cambridge University Press, 2012, p., 250.

للسلطة الحاكمة حقوق عشوائية مختلفة عن الفلاحين أذ كانت تفرض نسبة ١٠% من محاصيلهم للسلطة وتتطلب خدمتهم بدون اجر، وفي ايام الحرب يطالب الفلاحين بالدفاع عن حاكمهم والتوقف عن استثمار كافة الاراضي الزراعية وترك أراضيهم[1].

إن الفجوة الكبيرة في مستوى العيش بين السلطة الحاكمة والرعية جعلت حياتهم ينتابها الخوف والتقشف. كما لوحظ ايضا ان قوة وغنى السلطة الحاكمة تعتمد بشكل كبير على حجم السكان، حيث كلما زاد حجم السكان، كلما زاد عدد الفلاحين الذين يعملون في الاراضي وزاد الانتاج والعائدات الزراعية وعدد الجنود[2]. كما تعتمد عوائد السلطة على الضرائب المفروضة نتيجة للمشاركة في الفعاليات التجارية التي تمارس من قبل الاقليات العرقية المتواجدة في البلاد. وبسبب عدم مشاركة السلطة الحاكمة بالتجارة والاشراف عليها، كما هو الحال في الزراعة، لكونها مهنة ذو مستوى اجتماعي غير لائق، فقد فضلوا المشاركة في الاعمال السياسية حيث هدفهم لم يكن تحقيق ارباح مالية بل لغرض زيادة قوتهم السياسية[3].

وعلى الرغم من نسبة الماليزيين الكبيرة كونهم مشتركين بلغة واحدة ودين واحد لها حاكم واحد وحكومة واحدة الا انها واجهت عائقين رئيسيين لتنظيم نظامها السياسي هما:[4]

أ – العائق الحضاري: حيث ان الوحدة الحضارية الماليزية تمزقت لأسباب تعود الى الرموز الاقليمية لكل ولاية وتعدد اللهجات والقوانين العرقية وأختلافها من بعضها بسبب الهجرات الوافده الى البلد.

ب– العائق السياسي : والذي يتمثل بتقسيم الماليزيين نسبة الى انتماءهم وولائهم السياسي للأمبراطورية. ومن جهة أخرى، ان النظام الامبراطوري يتكون من الحاكم ومجموعة من المدراء الذين يسهمون بتنظيم عمليات السيطرة على الامبراطورية، لذلك كان المدراء دوما في صراع مع بعضهم على الأخلافة وكانو يتخذون كافة السبل كالزواج وغيرها للتقرب من السلطة الحاكمة. ولم يتغير الوضع ألا بعد القرن التاسع عشر والمتمثل بهجرة الصينيين الى الولايات الغربية في النصف الاول من القرن المذكور وتوسع الاستعمار البريطاني من عام ١٨٧٤ وما بعده بالرغم من وجود

---

[1] Roger S.V. Pullin and Ziad H. Shehadeh, Integrated Agriculture-Aquaculture Farming System: Proceedings of the ICLARM-SEARCA Conference on Integrated Agriculture-Acquaculture Farming Systems, Manila, Philippines: The WorldFish Centre, 1980, pp. 189-190.

[2] Özay Mehmet, Economic Planning and Social Justice in Developing Countries, London: Biddles LtD, 1978, p., 116-17.

[3] Michael R. Stenson, Class, Race and Colonialism in West Malaysia: The Indian Case, Sydney: Southwood Press Ltd., 1980, p., 8.

[4] Gorden P. Means, The Role of Islam in the Political Development of Malaysia. In: Tanya Storch (ed.), Religion and Missionaries in the Pacific, 1500-1900, Hampshire: The Pacific World Series, 2006, p. 30.

الاقلية الصينية التي لم يكن لها تأثير ايجابي في حياة الماليزيين في البداية. حيث كان للوجود الصيني الاثر في مرحلة الاستقلال السياسي للأمبراطورية، وبذلك قادت الفوضى السياسية الى التدخل البريطاني للحفاظ على النشاطات الاقتصادية والتجارية، وساهم الاستعمار البريطاني بتمويل هيئات ونظم الامبراطورية وخلف ظروف تسهم في تحقيق مبدأ الدولة الواحدة[1].

٢-النظام السياسي الماليزي في ظل الاستعمار البريطاني

بدأت عملية توسع الاستعمار البريطاني في الولايات الغربية عام ١٨٧٧ عن طريق معاهدة بانكور Bangkor بين بريطانيا وسلطان ولاية بيراك. حيث كان الوجود البريطاني يفسر على أنه عامل خلق ظروف ساعدت على تسهيل التطور الاقتصادي والتجاري والسياسي، وكان التأثير الكبير لوجودهم يكمن بالسيطرة غير المباشرة على الإمبراطورية من خلال النظام السياسي للأمبراطورية من خلال مساهمته في تنظيم وأحداث تغيرات من احتلال وتبني المؤسسات المحلية لأدوار سياسية وأقتصادية جديدة[2]. فكانت ماليزيا البريطانية في اعقاب الحرب العالمية الثانية تحكم ثلاث وحدات أدارية منفصلة ومستقرة وهي[3]:

- منطقة مستوطني المضيق وتشمل ولاية بينانك وملقا وسنغافورة*.
- الولايات الفدرالية الماليزية: وتشمل ولاية كيداه وسيلانجور وسيمبلان وجزء من ولاية بينانك.
- الولايات غير فدرالية: وهي ولاية جوهور وتريجانو وكلينتان وبيراك وبيرليس.

وقعت منطقة المضيق تحت السيطرة البريطانية، بينما كانت المناطق الفيدرالية وغير الفدرالية تحت الحماية البريطانية إلى أنها لم تكن مستقلة. فكان مسؤولية الحاكم هي اصدار قوانين تنحصر بالعادات الماليزية والاسلام. كما وقد وضعت بريطانيا حاكما قائما على الولايات الماليزية الفيدرالية لغرض القاء النصح على الحاكم الماليزي، الا ان مكانة القائم قد ارتقت الى امتلاكه السلطة على دولة ماليزيا لكونه قد اعتمد كليا على قائمة جمع العائدات المالية من الشعب.

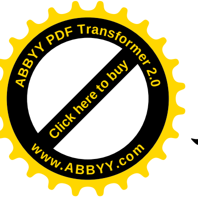
وتمثل النظام السياسي في ماليزيا في تلك الفترة بتأسيس مجلس الدولة والذي يتمثل فيها الحاكم الماليزيون رئيسا للمجلس بينما القائم البريطاني يمثل مستشارا للحاكم و أعضاء هذا المجلس هم الماليزيين من السلطة الحاكمة الذين تم اختيارهم للمصادقة عليهم من قبل الحاكم الماليزي والضباط البريطانيين القائمين في الولايات الفدرالية. وقد تميز مجلس الدولة بتجانسه العرقي حيث كان

[1] James R. Owen, Currency Devaluation and Economy Export Demand, England: Ashgate Publishing Ltd., 2005, pp., 29-31.

[2] سعد علي حسين التميمي، تجربة التنمية الماليزية "دراسة في الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص ٦٥.

[3] Persia Crawford Campbell, Chinese Coolie Emigration: to Countries within the British Empire, London: Frank Cass and Company Ltd., 1923, pp. 8-11.

* سنغافوره ولايه تابعة لدولة ماليزيا قبل انفصالها عنها عام ١٩٦٣.



الصينيون يستشارون في أمور تتعلق بالقضايا الاقتصادية أما الماليزيون فهم مسؤولون على شؤون المجتمع الماليزي. وعلى الرغم من أن مجلس الدولة قد أسس في اول الامر للقيام بأعمال استشارية إلا انه تطور فيما بعد ليقوم بوظائف عديدة كتشريع القوانين التنفيذية. أن التدخل البريطاني قام تدريجيا بسحب السلطة من الأعضاء غير الحاكمين والاستيلاء عليها من قبل الضباط البريطانيين وذلك بالتحكم بنظام رواتبهم وجعلهم في خدمة الحكومة البريطانية[1].

قاد هذا التحكم والسيطرة الى استياء الشعب الماليزي من السلطة الحاكمة المتمثلة برؤساء الحكام. فقد تم اختيار أحفاد من السلطة الحاكمة وإرسالهم الى كليات خاصة لتعليمهم وتثقيفهم وتأهيلهم للعمل في الحكومة الاستعمارية ليتسنى لهم تولي الحكم مباشرة بعد انسحاب الاستعمار البريطاني[2]. مما لا شك فيه فقد كان للوجود البريطاني في ماليزيا دوره في رسم سياسة الاقتصاد الماليزي وقد ساعد وجود الأحزاب والقوى العاملة من الصينيين والهنود في انشاء مجتمع متعدد الأعراق. ولم تتخذ السلطة البريطانية اي أجراء بخصوص النماذج السياسية والاجتماعية، بل استمرت بمعاملة المهاجرين من الاقليات على انهم دخلاء اجانب لأبقاء فكرة ان الأرض هي ارض الماليزيين. كما استطاعت تكوين مفهوم المواطنة خلال فترة سيطرتها فقد قامت بإعادة إنشاء المستعمرات وتحشيد المجتمع الماليزي وتكوين دولة واحدة تعتمد على الديمقراطية والمساواة. كما سعى الاستعمار البريطاني الى توحيد التعدد القومي من خلال خطة دمج ولايات شبه الجزيرة في دولة موحده واحدة. حيث كانت الخطة ترمي الى التخلص من النظم الادارية والحروب والصراعات المتمثلة بالولايات الفدرالية وغير الفدرالية ومنطقة المضيق وتكوين دولة مركزية واحدة مسيطر عليها من قبل الحكومة البريطانية على شرط الحفاظ على الهوية الماليزية وعلى سلطة الحكام الماليزيين وحماية مصالحهم ومواقعهم. إلا أن الخطة البريطانية كانت تهدف على المدى البعيد الى تهيئة السكان الى الحكم الذاتي في مدة أقصاها خمس وعشرون سنة. كما شخصت الحاجة الملحة الى تكوين نخبة أدارية متعددة الاعراق لتفادي اي عملية تمييز بين عرق وآخر. وبالتدرج سمحت بريطانيا بتوسيع مفهوم المواطنة ليشمل الاقليات غير الماليزية، الا ان الصينيين كانوا يخشون من قرار الدولة الموحدة لما له تأثير على مسح الهوية الصينية[3].

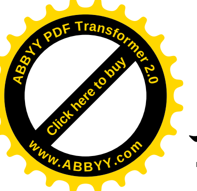
وفي عام ١٩٤٨ وبمجئ القوات الشيوعية المسلحة أعلنت السلطات البريطانية تكوين نظام الطوارئ تستمر لمدة (١٢) عام من ١٩٤٨ – ١٩٦٠ استنادا الى إتفاقيتين. عرفت الاتفاقية الاولى

---

[1] Azlan Tajuddin, Malaysia in the World Economy (1824-2011): Capitalism, Ethnic Divisions, and "Managed" Democracy, Chapter Two, United Kingdom: Lexington Books, 2012.

[2] Ibid.

[3] Aihwa Ong, Flexible Citizenship: The Cultural Logics of Trasnationality, United States of America: Duke University Press, 1999, pp. 62-63.





بأسم اتفاقية (الولايات)، اما الثانية كانت باسم إتفاقية (اتحاد الملايو). كانت لأتفاقية الولايات أهمية كبيرة في وضع وتطور الدستور الماليزي وعرقلة كل حركة ديمقراطية من قبل السلطات البريطانية[1]، وبالفعل فقد نجح حزب الولايات غير الفدرالي بالقضاء على قرار تكوين نظام سياسي ودولة موحدة، وقد اعترفت السلطات البريطانية بمنظمة الولايات الماليزية غير الفدرالية كونها المنظمة السياسية الممثلة لماليزيا والحامية لمجتمعها. وظل الصراع قائماً بين الاحزاب الى ان قامت السلطات البريطانية بتشكيل لجنة (ريد) عام ١٩٥٦ والتي اقرت وجود الاعراق بالمواطنة العامة مع الاحتفاظ بالموقع المتميز للماليزيين. حيث كانت هذه اللجنة تدعم فكرة انشاء السياسة التعددية الديمقراطية الحرة، فوضعت اللجنة مجموعة من الخبراء الدستوريين من استراليا والهند وباكستان برئاسة اللورد ريد في المملكة المتحدة من اجل صياغة الدستور الماليزي. وأحتوى التقرير على مبادئ اساسية يمكن أجمالها بما يلي:

١. تأسيس حكومة مركزية قوية مع وجود ولايات تتمتع بأستقلال ذاتي.
٢. حماية وضع وكرامة الحكام.
٣. أختيار ملك دستوري للأتحاد من بين حكام الولايات.
٤. انشاء قومية عامة لكل الاتحاد.
٥. حماية وضع الملاويين والمصالح الشرعية للمجتمعات الاخرى.

نشر تقرير اللجنة عام ١٩٥٧ وتشكلت لجنة عمل من الحكومة البريطانية ومجلس الحكام والنواب السياسيين الماليزيين لدراسته، وبعد مناقشة بقية الاحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة وهي التنظيم القومي للملايويين المتحدين (UMNO) والمجتمع الماليزي الصيني (MCA) والمؤتمر الماليزي الهندي (MIC) ولدورهم البارز، تمت الموافقة على مقترحات (ريد) من قبل المجلس التشريعي الفيدرالي في ما يتعلق بموضوع وضع الدستور الجديد للبلاد في ٣٠ آب ١٩٥٧، بمشاركة الإدارة الاستعمارية البريطانية مع حكومة التحالف. حيث نص الدستور على إقامة دولة فيدرالية وبرلمان مكون من مجلسين أحدهما بالانتخاب والاخر بالتعيين، كما نص على منح الجنسية لغير الملاويين مثل الصينيين والهنود وغيرهم، مع منح الاولوية في التعيين في وظائف الخدمة المدنية والحصول على المنح الدراسية لأبناء الملايو نظراً لانخفاض مستواهم الاقتصادي بالمقارنة مع الاقليات الاخرى كالصينيين. وقد جاء الدستور الماليزي متأثراً الى حد ما بالدستور البريطاني فهو قريب منه في بعض البنود[2]، وعندما تشكلت ماليزيا في ٦ ايلول عام ١٩٦٣، تم تعديل الدستور ودخول ولايات صباح وسرواك وسنغافورة. لكن خروج سنغافورة من الاتحاد عام

[1] Imtiaz Omar, Rights, Emergencies, and Judicial Review, The Netherlands: Kluwer Law International, 1996, pp. 42-43.

[2] كمال المنوفي، جابر سعيد عوض وهدى ميتكس (محررون)، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٨٣.

١٩٦٥، أدى الى تعديل الدستور مرة أخرى ، وشهد الدستور ايضاً تعديلين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٤ كان من شأنهما تاسيس ولايتي كولا لمبور ولابوان كاقليمين فيدراليين فضلاً عن تعديلات اخرى. وفي عام ١٩٩٤ ادخل تعديلاً يقضي بتقيد سلطة رئيس الدولة في الاعتراضات على تشريعات مجالس السلاطين، وعلى سريان مفعول أي مشروع لم يصادق عليه الملك خلال ٣٠ يوماً[١]، وبهذا يشار الى ان الدستور الماليزي تم تعديله أكثر من أربعين مرة منذ الاستقلال.

ويتكون الدستور الماليزي من (١٨١) مادة تم تقسيمها الى عشرة اجزاء وثلاثة عشر ملحقاً . وتشتمل هذه الاجزاء كالاتي[٢]:

الجزء الاول : الولايات والدين وقانون الاتحاد

الجزء الثاني : الحريات الاساسية

الجزء الثالث : المواطنة (الجنسية)

الجزء الرابع : الاتحاد

الجزء الخامس: الولايات والتنظيمات النوعية

الجزء السادس: العلاقات بين الاتحاد والدول

الجزء السابع : السياسة المالية

الجزء الثامن : الانتخابات

الجزء التاسع : النظام القضائي

الجزء العاشر: الخدمات العامة.

يسعى الدستور الاعلى لاقامة حكومة منتخبة من الشعب وبرلمان نيابي منتخب وسلطة قضائية مستقلة وسلطة المراجعة القضائية وحكومة تخضع للمساءلة وفقا لسيادة القانون في ظل تقسيم السلطة بين الولايات الاتحادية. وقد حدد الدستور في الجزء الرابع منه النظام السياسي للسلطات الثلاث،(التنفيذية – التشريعية – القضائية) وتركيبها وتكوينها.

ثالثاً: الهيئات الممثلة للسلطة في ماليزيا

١. السلطة التنفيذية: حدد الدستور في مواده ٣٩ – ٤٣ السلطة التنفيذية وجعلها تتمثل في الملك ومجلس الوزراء. اذ تم انتخاب الملك من قبل مؤتمر لمدة خمسة اعوام[٣]، حيث يمثل الملك

---

[1] المصدر نفسه، ص ٢٨٣- ٢٨٤.

[2] عمر حامد شكر، السياسة الخارجية لكل من ماليزيا وكوريا الجنوبية تجاه المنطقة العربية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٥٠.

[3] Constitution of Malaysia States, Chapter–Distribution of Legislative Powers, Article Number 39 and 43. Retrieved from URLL:// http://C0NFINDER.richmond.edu/docs/ malaysia.

الرئيس الاعلى للأتحاد، لذا ينبغي ان يكون أحد الحكام التسعة الورثة. حيث يتم اختيار حاكم واحد من الحكام التسعة بالتعاقب لحكم البلاد عبر اقتراع سري، وكذلك الحال بالنسبة لنائب الملك. حيث يمارس الاخير سيادته في حالة غياب الملك او اخفاقه في أداء مهامه او في حالة وفاته او استقالته. ويعتبر الملك السلطة العليا في ماليزيا، ورغم قراراته يعتمد على نصيحة رئيس الوزراء الا انه يكون مسؤولا على المهام التالية[1]:

أ – تعيين رئيس الوزراء،

ب– تعيين القضاة في المحكمة الفدرالية والعليا،

ج – رئاسة القوات المسلحة،

د – تعيين الوزراء،

هـ – تعيين حكام الولايات والقضاة والسفراء.

وقد أكدت المادة (٣٩) من الدستور على ان السلطة التنفيذية مقررة بواسطة الملك وان كل قانون يصدر من الحكومة الفدرالية ينطلق من السلطة الملكية[2].

أما بالنسبة لمجلس الوزراء فيقوم الملك بتعيبه، حيث يتألف المجلس من رئيس الوزراء وعدد غير محدد من الوزراء الذين يتم أختيارهم من البرلمان على شرط ان يكون رئيس الوزراء شخصا مولودا في ماليزيا وعضوا في مجلس النواب[3]، وزعيم الحزب الحاصل على أغلبية المقاعد في مجلس النواب وحائزا على ثقة الاغلبية في المجلس. وتتركز مهام رئيس الوزراء في رئاسة مجلس الوزراء، هذا فضلا عن تنسيق السياسة الخاصة بالدولة. وتوجد وظائف دستورية ووضعية معينة لرئيس الوزراء، حيث يقوم بتقديم النصح الى الملك حول تعيين القضاة ولجان الخدمات الانتخابية. أما منصب نائب رئيس الوزراء فهو منصب تقليدي يتولى الادارة في حالة غياب او عدم قدرة رئيس الوزراء على أداء الوظيفة[4].

وعموما فإن السلطة التنفيذية في ماليزيا لا تختلف عما هو موجود في الانظمة البرلمانية من وجود ملك دستوري يقوم بأداء وظائف تشريعية مع وجود مجلس وزراء يقوم بأداء الوظائف الاساسية والرسمية المتمثلة في تنسيق السياسة الحكومية والقيام بتحمل أعباء المسؤولية الملقاة على عاتقه بأعتباره قمة النظام السياسي.

[1] تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥ من مرفق قرار مجاس حقوق الانسان ١/٥، ماليزيا، ٢٠١١، ص ٢-٣.
ينظر ايضاً:
-عمر حامد شكر،السياسة الخارجية لكل من ماليزيا وكوريا الجنوبية تجاه المنطقة العربية،مصدرسبق ذكره،ص ١٥١.

[2] David Creffield, Malaysia, Malaysia, Tion Wah Prees, 1990, p. 47.

[3] سعد علي حسين التميمي، تجربة التنمية الماليزية، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٨.

[4] محمد السيد سليم، مؤسسات صنع السياسة الخارجية، في: جابر عوض سعيد "السياسة الخارجية الماليزية"، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧ ، ص ٤٥.

السلطة التشريعية: يحدد الدستور في مواده (٤٤-٦٨) السلطة التشريعية[1]، وترتكز السلطة على البرلمان الذي يتكون من مجلسين هما:

أ- مجلس النواب الاصغر (ديوان راكيات): يبلغ العدد ألاجمالي لأعضائه المنتخبين ٢١٩ عضوا، ١٦٥ من شبه جزيرة ماليزيا و ١١ من كولا لمبور وواحد من ولاية بوتراجايا الفيدرالي و٢٨ من ولاية سرواك و٢٦ من ولاية صباح (منهم واحد من العاصمة المالية لابوان)[2]. وتجري الانتخابات العامة له مرة كل خمس سنوات. حيث توجد في ماليزيا لجنة انتخابات يقوم الملك بتعينيها. وتنقسم اللجنة الى دوائر انتخابية حيث ينتخب اهل كل الدوائر ممثلا لهم في ديوان راكيات. ويمثل الشخص الذي يرأس جلسة البرلمان (بيانغ لي- بيرتوان) الناطق الرسمي او رئيس البرلمان[3].

ب- مجلس النواب الاكبر(ديوان نيغارا) أو مجلس الشيوخ والذي يتكون من ٧٠ عضوا. تختار المجالس التشريعية في الولايات ٢٦ منهم ويقوم الملك بتعيين الاربعة والاربعين الاخرين على اساس خبرتهم لتمثيل القطاعات كالمهنيين والتجار والاقليات. ولكل ولاية ممثلين يتم أنتخابهم من قبل الهيئات التشريعية في الولايات، أما رئيس مجلس الشيوخ ونائبه فينتخبون بطريقة مشابهة لأنتخاب رئيس مجلس النواب ونائبه[4]. ويعمل اعضاء ديوان نيغارا عادة لمدة ثلاث سنوات، وبأمكان البرلمان زيادة عدد الاعضاء المنتخبين الى ثلاثة لكل ولاية، ويعتبر مجلس الشيوخ هيئة تشريعية اصغر بكثير وأقل قوة من مجلس النواب[5].

٢. السلطة القضائية: وتتألف السلطة القضائية في ماليزيا من:

١. المحكمة العليا: وهي أعلى سلطة قضائية، ولها صلاحية تفسير نصوص الدستور والفصل القضائي في النزاعات بين اي ولاية والحكومة الفدرالية او بين الولايات، كما انها تمثل أعلى محكمة استئناف.

٢. يلي المحكمة العليا في المستوى محكمتان رفيعتان، أحداهما في شبه جزيرة ماليزيا والأخرى في شبه جزيرة بورنيو.

٣. المحاكم الدورية تقع في المراكز الحضرية والريفية الرئيسة.

٤. محاكم الجنح ولها سلطة قضائية في الامور المدنية الجنائية البسيطة.

---

[1] Constitution of Malaysia States, Chapter–Distribution of Legislative Powers, Article Number 44 and 68.

[2] كمال المنوفي، جابر سعيد عوض وهدى ميتكيس (محررون)، الاطلس الماليزي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٤.

[3] سعد علي حسين التميمي، تجربة التنمية الماليزية، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٠.

[4] محمد السيد سليم، موسسات صنع السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره ، ص٥٦.

[5] Malaysia Government "Malaysia 1976", Official Year Book, Malaysia, pp.74-74.

- ينظر ايضاً: شيرين فهمي ولبنى سعيد، ماليزيا "معلومات حقائق أساسية" متاح على الموقع :

- http://www.islm-online.net/Arebic/politics/2002/articles28b,html.

ثالثا: هيئات الحكم في الاقاليم التابعة لدولة ماليزيا

حددت دولة ماليزيا فضلا عن السلطات الرئيسة الثلاث الوارد ذكرها، هيئتين أضافيتين لأدارة النظام السياسي في الدولة وهي كالاتي:

١.مؤتمر الحكام[1]: تأسس المؤتمر في ١٩٤٨ بموجب دستور اتحاد الملايو والذي يعرف رسميا بأسم مجلس (راجا – راجا) وهو هيئة رسمية تم تأسيسها بموجب المادة (٣٨/ من الدستور ويتألف من (٩) حكام وارثين و(٤) غير وارثين. يوفر هذا المؤتمر صلة عالية المستوى بين الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات، ويتم حضور اجتماعاته من قبل الملك ورئيس الوزراء. كما ويمنح هذا اللقاء فرصة لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك التي تهم الولايات. وترتكز وظائف مؤتمر الحكام على مايلي:

أ – أنتخاب وعزل الملك ونائبه.

ب– مناقشة مسائل السياسة الوطنية.

ج– الموافقة او رفض اي قانون ديني، والاحتفالات الخاصة بأتحاد ماليزيا بشكل عام.

د– قبول أو رفض أي قانون بعد التشاور مع أعضاء مؤتمر الحكام.

وبطبيعة الحال أن لجميع الولايات في ماليزيا بأستثناء ملقا وبينانك وصباح وسرواك، حكام يمثلون الرؤساء الرسميين للولايات ويحمل معظم الحكام لقب سلطان، ألا ان حاكم ولاية برليس يعرف (بالراجا) وحاكم ولاية نيغري سمبيلان يعرف بالبانغ دي–بيرتوان بيسار. ينال معظم الحكام مناصبهم بالوراثة، حيث يرث الابن الاكبر الحكم عند موت الاب. أما في ولاية نيغري سمبيلان فأن الحاكم ينتخب من بين جميع ابناء العائلة المالكة، وفي ولاية بيراك تتعاقب ثلاثة اسر مالكة على الحكم بالترتيب ويكون الحاكم في هذه الولايات زعيما دينيا للمسلمين في ولايته، كما وله نفس السلطات التي يتمتع بها اليانغ دي– بيرتوان اغونغ بالنسبة لماليزيا[2].

أما بالنسبة لولايات ملقا وبينانك وصباح وسيرواك فلا تكون برئاسة الولاية الوراثية وأنما يقوم البانغ دي – بيرتوان اغونغ بتعيينهم لمدة اربع سنوات بناء على توصية الوزير الاول في الولاية ذات العلاقة. ويعد رؤوساء الولايات في مرتبة حكام الولايات (١٢)، حيث يمتلكون وظيفة دينية ويفتقرون الى السلطة التقليدية التي يتمتع بها الحاكم. وتقع على عاتق أعضاء مؤتمر الحكام حل

[1] Ooi Keat Gin, The A to Z of Malaysia, United Kingdom, Scarecrow Press, Inc. 2009, p. 180.

[2] ينظر في هذا الموضوع :

- Howard M. Federsiepl, Sultans, Shamans, and Saints: Islam and Muslims in Southeast Asia, the United States of America: University of Hawaii's Press, 2007, p. 180.
- Ooi Keat Gin, The A to Z of Malaysia, ibid., pp. 140-150.

النزاعات بين الولايات مثال على ذلك: تسوية المسائل التي تخص انشاء الاقاليم الفيدرالية سيلانجور عام ١٩٧٣ وحل القضايا الحدودية بين ولاية كيداه وولاية بينانك وولاية بيراك ومقاطعة كريان. هذا فضلا عن انه للمؤتمر مسؤولية خاصة في حماية الحقوق الخاصة بـ(البوميبوترا) والسكان المحليين والحقوق الشرعية لكل الماليزيين.

وبشكل عام يمتلك المؤتمر الحق في الحكم ومناقشة اية قضية مرتبطة بمصالح وأمن الدولة كما ولديه أجراءاته السرية التي لا يمكن اعلانها، كما ويعتمد اعضاء المؤتمر على التشاور في الامور بين اعضائها.

٢. المجالس التشريعية والتنفيذية للولايات[١]: نجدها قريبة الشبه بديوان راكيان من ناحية التنظيم، الا انه ليس هناك مجلس شيوخ او مجلس أعلى في الولايات، بل تعقد المجالس والمناقشات وتميز القوانين فيما يتعلق بالموضوعات المتعلقة بأختصاصها. كما يقوم المواطنون في كل ولاية بأنتخاب ممثلين لهم في المجالس التشريعية لمدة خمس سنوات وينتمي أغلبهم الى احزاب سياسية. تشكل المجالس التشريعية في عدد محدد من الاعضاء لكل ولاية.

أما المجالس التنفيذية فهي بمثابة مجالس وزارة لحكومات الولايات وتعرف عادة بمجلس (الكيراجان) وهو الرئيس المحلي التنفيذي في كل ولاية او ما يسمى بـ(كيتو ميتري) اي الوزير الاول. حيث تشبه وظيفته الى حد كبير وظيفة رئيس الوزراء في الحكومة الفيدرالية. أما في ولايتي صباح وسرواك فيشار للمجلس التنفيذي بمجلس الوزراء على الرغم من انه يختلف عنه اختلافا حقيقيا نتيجة لأحتوائه على ثلاثة أعضاء موظفين غير منتخبين وهم أمين الولاية ومستشار قانوني ومسؤول الولاية المالي. ولهؤلاء الموظفين الحق في حضور اجتماعات المجلس بدون التصويت على أي قرار. وتفتقر وظيفتهم الى حد كبير الى تقديم النظم للمجلس في الموضوعات التي تكون في مجال اختصاصهم[٢].

٣- الحكم المحلي: تكون الولاية مسؤولة عن الحكم المحلي الى حد كبير، الا ان الحكومة الفيدرالية تمتلك سلطات معينة من خلال المجلس الوطني للحكم المحلي الذي يتولى مسؤولية تنسيق اعمال المجالس المحلية والبلديات ومجالس المدن والدعوات لأجتماعات السلطات المحلية. كما ويتخذ القرارات اللازمة للكل من الحكومة الفيدرالية وحكومة الولاية من العاصمة كوالامبور. ولابد لهذا الحكم من ان يكون تحت أدارة الحكومة الفيدرالية المباشرة. ويوجد في العاصمة كوالامبور مجلس

---

[1] The Report: Sarawak 2008, Oxford Business Group, 2008, p. 14.

[2] ينظر في هذا الموضوع :

- Ooi Keat Gin (ed.), Southeast Asia: A Historical Encyclopedia, from Angkor Wat to East, California: ABC-CLIO, 2004, p. 503.
- Donald L. Horowitz, A Democratic South Africa?: A Constitutional Engineering in a Divided Society. Oxford: California University Press, 1991, Oxford, p. 220.

مدينة وله عمدة يتمتع بالسلطة التنفيذية العليا يساعده في ذلك مدير عام المدينة. كما يوجد في دولة ماليزيا عموما اربع سلطات محلية في مدن ماليزيا وهي (أيبوه – وجورج تاون – وبيناك – والمدينتين التوأمان كوشبينج الشمالية وكوشبينج الجنوبية). وتخضع لكل مدينة منهم لسلطة عمدة يديرها من خلال مجلس المدينة.

أما أدارة الولايات، فمعظم الولايات لها مناطق أدارية بأستثناء ولاية برليس لأنها صغيرة جدا وصباح وسراواك لأنهما منطقتان كبيرتان وتشتملان ايضا على مناطق ثانوية. حيث يقوم ضابط المنطقة وعدة مساعدين له بأدارة كل منطقة وتنفيذ قرارات السلطة المحلية وتنسيق النشاطات مع إدارات الحكومات الفيدرالية. هذا فضلا عن انه يوجد في كل ولاية أمين خاص بها يقوم بتقديم خدمات للمدينة ويضم تحت لوائه حوالي ٢٠ الف موظف مدني. وما نريد التوصل اليه هو ان النظام السياسي في ماليزيا من الانظمة البرلمانية الفيدرالية، فهو يتألف من ملك دستوري يقوم بأداء وظائف تشريعية وحكومة تتكون من مجلس وزراء والتي تتولى فعليا زمام الامور. وتتولى تلك الحكومة الاهتمام بالشؤون المالية والخارجية والدفاع عن الدولة ككل، الا انه يترك للولايات حق تشكيل حكومات خاصة بها ،فضلا عن قيام جمعيات ومجالس تشريعية في تلك الولاية. كما وتتولى تلك الحكومات القضايا الداخلية الخاصة بالولاية[1]. ومنذ قيام اول انتخابات عام ١٩٥٩ ولحد الان يعمل الحكم المحلي من اجل تحقيق مشروع ماليزيا واحدة وتطويرها وتحقيق تماسكها السياسي والصناعي من اجل الوصول الى هدفها في جعل ماليزيا في مصاف دول العالم المتقدمة رغم تنوعها الاثيني المعقد. فهي بذلك استطاعت أن تدير دفة الحكم والنظام المتشابك لتصل بالشعب الى ضفة الامان[2].

رابعاً: التعددية الحزبية وموقفها من النظام السياسي

التعددية الحزبية مصطلح يطلق على النظام السياسي الذي يسمح بقيام احزاب عدة كما يتيح قدرا واسعا للقوى السياسية كلها في البلاد لتعبر عن مواقفها وأهدافها[3]. كما يعني مفهومه ايضا الاعتراف بوجود متنوع في جمع ما يفصل وجود عدة دوائر انتماء فيه ضمن الهوية الواحدة، هذا فضلا عن الاعتراف بحق المجتمع المتنوع في التعبير عن النفس والمشاركة في التأثير على القرار

[1] Malaysia; Countryside Guide, Malaysia: International Business Publications, USA, 2008, p. 20.

[2] Thai Yong Tan, Creating "Greater Malaysia": Decolonization and the Politics of Merger, Singapore: Institute of Southeast Asia
n Studies, 2008, pp.36-37.

[3] أمل رؤوف محمد، التعددية السياسية والاستقرار السياسي، رسالة ماجستير (غير منشورة) العلوم السياسية (النظم السياسية العامة) ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨، ص ١٢.

السياسي فيه[1]. فالتعددية الحزبية في ماليزيا تتميز بالتعايش السلمي والامن والاحترام المتبادل بين اطراف المعادلة السياسية وهي النتيجة الطبيعية لأنتشار الثقافة التعددية السياسية والعمل على اساسها. وتشتمل هذه التعددية على مستويين اولهما: مستوى الاحزاب الشريكة في الائتلاف الحاكم، والاحزاب التي تقف في الجهة المعارضة وهي الاخرى كبيرة العدد. وفيما يلي أهم احزاب الحركات السياسية في ماليزيا:

١. الاحزاب المشتركة في الائتلاف الحاكم (التنظيم القومي أوالجبهة الوطنية المتحدة)[2]

ويبلغ عدد تلك الاحزاب (١٤) وهي تمثل أكبر الجماعات العرقية في ماليزيا وتم تشكيل تلك الجبهة بعد قيام الاحداث العرقية بين الملاويين الصينيين في عام ١٩٦٩ نتيجة حصول حزب العمل الديمقراطي المعارض (أعضاؤه من العرق الصيني) على (١٣) مقعدا في البرلمان، الامر الذي أدى الى قيام مظاهرات قام بها الملايويين كرد على المظاهرات التي قام بها الصينيون بعد فوز حزب العمل الديمقراطي. حيث كانت نتيجة المظاهرات وقوع اعمال شغب وصراعات راح ضحيتها العديد من الملايويين الصينيين مما دفع الحكومة الى ايجاد حل لتلك المشكلة تمثل في خلق جبهة قومية

---

[1] أسامة الغزالي حرب، الاحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، ١٩٨٧، ص ١٣٢ – ١٣٣.

[2] وفضلا عن تلك الاحزاب الرئيسية في الجبهة القومية يوجد هناك عدد من الاحزاب الصغيرة التي أنضمت الى الجبهة القومية وهي كالاتي :

١- حزب الشعب التقدمي (PPP) وتأسس عام ١٩٥٥ وهو من الاحزاب ذات الاغلبية الصينية وانضم الى الجبهة القومية في أوائل السبعينات.
٢- حزب الشعب ساراواك المتحد (SUPP) وهو من الاحزاب ذات التركيبة الملايوية وتأسس عام ١٩٥٩ وأنضم الى الجبهة القومية عام ١٩٧٦.
٣- حزب ساراواك القومي (SNAP) وهو ذو تركيبة ملايوية وتشكل عام ١٩٦١ وأنضم الى الجبهة القومية عام ١٩٧٦.
٤- حزب شعب ساراواك الاصلي (PBDS) وقد تأسس عام ١٩٨٣ بأنسحاب مجموعة من اعضاء حزب (SNAP) وأنضم الى الجبهة القومية عام ١٩٨٤.
٥- حزب البوميبوتر التقليديين (PBB) وهو ذا تركيبة ملايوية وتأسس عام ١٩٧٣ وأنضم الى الجبهة القومية عام ١٩٧٠.
٦- حزب العدالة الشعبية (AKAR) وتأسس عام ١٩٨٩ بأنسحاب مجموعة من اعضاء حزب (PBDS) وأنضم الى الجبهة القومية عام ١٩٩٠.
٧- الحزب الليبرالي الديمقراطي (LDP) وهو ذا تركيبة ملايوية وتأسس عام ١٩٨٩ وأنضم الى الجبهة القومية عام ١٩٩١.
٨- حزب صباح التقدمي (SAPP) وهو ذا تركيبة صينية وتأسس في نهاية الثمانينات وأنضم الى الجبهة القومية عام ١٩٩٢.
٩- حزب شعب صباح المتحد (PBRS) وهو من الاحزاب الملايوية وأنضم للجبهة القومية عام ١٩٨٦ .
١٠- حزب تنظيم شعب قادزان (UPKO) وهو من الاحزاب ذات التركيبة القادازانية وانضم الى الجبهة القومية عام ١٩٩١.

ينظرفي هذا الموضوع:

- Meredith Leigh Weiss, Protest and Possibilities: Civil Society and Coalitions for Political Change, California: Stanford University Press, 2006, pp. 88-91.



تحوي جميع الاحزاب من اجل القضاء على الصراعات العرقية التي يمكن ان تحصل وأهم احزاب الجبهة القومية هي:

أ – حزب التنظيم القومي للملاويين المتحدين (UMNO)[١]

تأسس هذا الحزب عام ١٩٤٦ ليصبح اكبر حزب في ماليزيا نتيجة دعم الاغلبية الملاويه وبدأت ملامح تأسيسه بعد الحرب العالمية الاولى نتيجة دعم بريطانيا للمجتمعات المهاجرة وتهديد الشخصية الملايوية أدى الى قيام مظاهرات ضخمة أسفرت عن بروز تنظيم قومي للملاويين المتحدين[٢].

لقد سعت قاعدة الحزب بضم حزب التجمع الماليزي الصيني (MCA) وحزب المؤتمر الماليزي الهندي (MIC) ليكونا أئتلافا أطلق عليه التحالف. وأصبح الاخير هو المسيطر على الشؤون السياسية بأعتباره يضم التحالف بين الاعراق الثلاثة الرئيسية في ماليزيا (الملايوية والصينية والهندية). ولم يتغيب التنظيم القومي للملاويين المتحدين عن اي حكومة ومن استغلال ماليزيا ١٩٥٧ حتى الوقت الحاضر[٣].

ب- حزب التجمع الماليزي-الصيني (MCA)[٤]

لقد واجهت الاقلية الصينية النفوذ الشيوعي في ماليزيا فتأسس هذا الحزب عام ١٩٤٩ ليقف بوجه الشيوعيين ،وتمكن من تقوية عناصره بعد أنضمامه الى حزب التنظيم القومي للملايويين المتحدين وحزب المؤتمر الماليزي الهندي لتكوين تحالف اكثر قوة وعددا[٥]، وأرتكزت اهدافه على تحقيق مايلي:

- سيادة ماليزيا والدفاع عنها.
- حماية وتعضيد دستور ماليزيا.
- حماية وتعضيد النظام الديمقراطي على اساس التعدد الاثني.
- الالتزام بحقوق الانسان.
- الاعتراف بالحقوق الشرعية ومصالح الماليزيين فضلا عن مصالح وحقوق المجتمعات الاخرى.

---

[1] Boon Kheng Cheah, Malaysia: The Making of a Nation, Singapore; Institute of Southeast Asian Studies, 2002, pp.162-163.

[2] N. Rearney Robert, Politics and Modernization in South–East, London: Schenkman Publishing, 1975, p. 168

[3] فهمي هويدي، جذور الصراع في ماليزيا، مصدر سبق ذكره.

[4] Ooi Keat Gin (ed.), Southeast Asia: A Historical Encyclopedia, from Angkor Wat to East, ibid., p. 832.

[5] http://www Mca .org/my/mca/ht//party–background, 2003, htm, p. 2.



- تعزيز التجانس بين الاعراق المختلفة في ماليزيا لضمان التقيوم السلمي وضمن أمة قوية ومتحدة.
- الاخذ بالاعتبار المشاكل التي تؤثر على المجتمع الماليزي بكافة اعراقه وعلى وجه الخصوص المجتمع الصيني.

- تعزيز التنمية الاقتصادية للبلاد.
- أحترام اللغات لكل الاعراق المكونة للمجتمع الماليزي.
- تحقيق تعاون اجتماعي وأقتصادي وسياسي لكل الاطراف والفائدة لسكان الدولة بشكل عام.

ج- حزب المؤتمر الماليزي- الهندي (MIC)[١]

يتمتع هذا الحزب بأنتشار واسع في ماليزيا منذ تأسيسه عام ١٩٤٥. وأصبح يمثل المجتمع الهندي في ماليزيا، وفي عام ١٩٥٥ انضم الى حزب المؤتمر الماليزي ليتألف من (٢٥٠٠) فرع و(٣٥٠٠) عضو. يكفل الحزب مصالح الاقلية الهندية على الصعيد السياسي والاقتصادي، فضلا عن مشروعات تعليمية خاصة تدعم أطفال الحزب وأعداد وتدريب الماليزيين الهنود للاعمال التجارية ورفع قدراتهم العملية والعلمية.

د – حزب الحركة الماليزية الشعبية (Gerakan)[٢]

وهو من الاحزاب الملاوية الذي اسس عام ١٩٦٨، والذي أنضم الى التحالف عام ١٩٧٢. وبني هذا الحزب على مبدا عدم التمايز العرقي من اجل بناء بيئة سياسية مستقرة في جميع المجالات. وأتخذ مبدأ الشورى في حل النزاعات والاختلافات وضرورة تجنب المواجهة كأداة محل الصراع. كما يؤيد الحزب مبادئ الاعتماد المتبادل وعدم تجزئة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما أن تعزيز حقوق الانسان لايقتصر على الحقوق السياسية والمدنية فقط بل يتعدى ذلك الى كل ما يتعلق بحقوق الإنسان. وللمراة حصتها من أهداف هذا الحزب بخصوص المشاكل التي تواجه حياتها وضمان حقوقها وتقليل التمييز بين الجنسين ومساواتها مع الرجل.

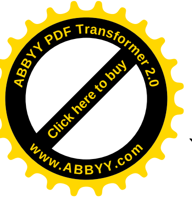
٢. الاحزاب المعارضة[٣]: يحوي النظام السياسي هو الاخر على عدد كبير من احزاب المعارضة، إلا إننا سنركز على أهمها وهي:

[1] Kernial Singh Sandhu, Indian Communities in Southeast Asia, Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1993, pp. 237-239.

[2] Ooi Keat Gin, The A to Z of Malaysia, ibid., p. 106.

[3] فضلا عن تلك الاحزاب الرئيسية المعارضة يوجد هناك احزاب اخرى كما يلي:-

١- حزب الروح ٤٦ (semangat-46) وتأسس عام ١٩٨٨ ويدعو الى اعتبار الاسلام اسلوب حياة مع ضمان حرية التدين وواجه مشاكل عديدة منها رفض تسجيله بسبب استخدامه لاسم حزب(التنظيم القومي للملاويين المتحدين) في جمع المؤيدين ولكن تم الاعتراف به في النهاية .





أ- حزب العمل الديمقراطي: (DAP)[1]: تأسس هذا الحزب الذي يتالف من الصينيين على الاغلب عام ١٩٦٥. حيث ان هدفه الاساسي هو ان تكون ماليزيا حرة وديمقراطية وأشتراكية مستندا على مبادئ المساواة العرقية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية ومبنية على مبادئ الديمقراطية البرلمانية مثل(ديمقراطية النظام السياسي والحكومات المحلية والقوانين وعلى عمليات صنع القرار الخاصة بمشروعات التنمية الاقتصادية والسياسية).

ب-الحزب الاسلامي- الماليزي (PAS)[2]: ظهرت مجموعة من انصار التنظيم القومي للملايويين المتحدين ذوواالتوجهات الاسلامية عام ١٩٤٨. وكان هدفهم هو بناء دولة اسلامية في ماليزيا بعد القمع والتصدي الذي واجه المسلمين أبان سيطرة الاستعمار البريطاني. إلا ان اعضاء الحزب أعاد تنظيمه في عام ١٩٥١ في ريف ولايتي كيلانتان وتريجانو تحديداً[3]. وبعد ما أنشئ بشكل واسع، تمت المطالبة بأسلمة الجهاز الاا‌داري الماليزي وأعلان ماليزيا دولة أسلامية على ان يتولى الحكم فيها الملايويين (سكان البلاد الاصليين) رغم وجود جاليات صينية وهندية وبوذية ومسيحية أستوطنت ماليزيا منذ زمن الاستعمار. إلا ان الدولة لابد ان يحكمها اصحابها وليس الغرباء. كما وقد نجح الحزب من تأسيس وأنشاء الجامعة الاسلامية الدولية وتوسيع وأنشاء بنك ماليزيا الاسلامي[4]. وفي عام ١٩٧٢، وجد التنظيم القومي للملاويين المتحدين ان من مصلحته الدخول مع الحزب الاسلامي وتحجيم دوره الذي يسعى الى حث الحكومة على تبني أفكاره وتحقيق بعض أهدافه، الا انه فشل في دفع الحكومة الى تعديل الدستور مع ما يتفق وتصورات الحزب والشريعة الاسلامية، فتضاءلت شعبيته وخسر معظم قواعده في ولاية كيلانتان في انتخابات ١٩٧٨.

٢- الجبهة التقدمية الهندية (IPF) وتاسست عام ١٩٩٠ على يد السيد (م ج بانديشان) وكان نائبا لرئيس حزب المؤتمر الماليزي الهندي(MIC) الى ان تم طرده من قبل الرئيس الحالي لحزب المؤتمر الماليزي الهندي(سامي فيلو).

٣- حركة الاتحاد الماليزي(APu) ، وتشكلت عام ١٩٨٩ ومثلت تهديد معارض حقيقي لحزب (التنظيم القومي للملاويين المتحدين) .

٤- حزب شعب العدالة الوطنية (keadilan) واسسه انور ابراهيم في اوائل التسعينات وبعد سجنه عام ١٩٩٨ اصبحت زوجته رئيسة لهذا الحزب. صباح المتحد (PBS) وتأسس عام ١٩٩٠ وأنظم الى الجبهة البديلة عام ١٩٩٨.

ينظر الى: ميرفت عبد العزيز، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في ماليزيا وسنغافورة من كتاب لمجموعة باحثين (العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في اسيا) مركز الدراسات الاسيوية جامعة القاهرة، القاهرة،١٩٩٧، ص٣٧٩.

[1] Sankaran Ramanathan and Mohd. Hamdan Adnan, Malaysia's 1986 General Election: The Urban-Rural Dichotomy, Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1988, pp. 30-31.

[2] R.S. Milne and Diane K. Mauzy, Malaysia Politics under Mahathir, London: Routledge, 1999, pp. 82-83.

[3] محمد السيد سليم، الحركة الاسلامية في ماليزيا، مركز الدراسات الاسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨، ص٩٧٩.

[4] عبد المنعم الحفني، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والاحزاب والحركات الاسلامية، مكتبة مدبولي، ط٢، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٧٢.

وفي عام ١٩٩٠ وبمساعدة حزب (روح ٤٦) المنشق من التنظيم القومي، نجح الحزب في اعادة هيكليته والعودة الى السلطة في الولايات كيلانتان وتريجانو وسيلانجور نظراً لارتفاع نسبه المسلمين فيها، فضلاً عن مساعدة بعض الحركات والاحزاب الصغيرة . فاصبح منذ تلك الفترة أهم حركة سياسية اسلامية تعارض التنظيم القومي للملاويين المتحدين[1].

ج- حزب العدالة الوطنية (PKR)[2]

كان لخريجي الجامعات نصيباً من الحركات السياسية لتلبية أحتياجاتهم (حركة الشباب الماليزي)، حيث انشات هذه الحركة بشكل مطرد منذ عام ١٩٧١، وكان ابرز قادتها "أنور ابراهيم" رئيساً للحركة، الا انه فاجأ الجميع بانشقاقه عليها وانضمامه الى التنظيم القومي عام ١٩٨٢، مما ادى الى اضعاف الحركة واتجاهاتها. في الوقت الذي كان خروجه منها وانضمامه مع مهاتير محمد ماهي ألا نكوص عن مبادئ الحركة. وهناك من يرى من ان انضمامه مع التنظيم القومي ما هو إلا تحقيق لافكار المسلمين في الحزب الاسلامي ولتلبية مطالبهم[3]. ولعل الوثيقة المعروفة بأسم (خطوط أرشادية عامة لأتجاه النضال) والتي أعلنها صديق فاضل خليفة أنور أبراهيم عام ١٩٨٢ تعبر عن مجمل افكار الشباب الاسلامي وترفض العلمانية والقومية بأعتبارهما قيم غربية معادية للأسلام. ولعل عدم مقدرة أحزاب المعارضة على أستلام السلطة في ماليزيا رغم فوز أحزابها يعود للأسباب التالية:

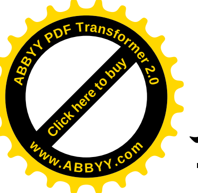
١. وجود مشكلات كثيرة تعاني منها احزاب المعارضة الداخلية والخارجية.
٢. عدم مقدرة أحزاب المعارضة من توحيد افكارهم.

لذا أستطاعت في السنوات الاخيرة من أنشاء ما يسمى بالجبهة البديلة لتكون ندا للجبهة القومية الحاكمة. وتكونت تلك الجبهة من الحزب الاسلامي الماليزي PAS وحزب العمل الديمقراطي DAP وحزب العدالة الوطنية KEADILAN. وبرزت تلك الجبهة بعد دخول (أنور ابراهيم) السجن بتهمة الفساد، حيث تكتلت الاحزاب الوارد ذكرها في هذه الجبهة التي أطلق عليها (الجبهة البديلة)، رغم صعوبة المواجهة والمنافسة مع الجبهة القومية، إلا أن الجبهة البديلة أستطاعت ان تشكل منافسا قويا للجبهة القومية. وفاجئت الانتخابات الاخيرة بدخول احزاب المعارضة بقوة لمعترك الحياة السياسية الماليزية في نظامها السياسي ذو التعددية الحزبية.

خامساً: التعددية الحزبية وعلاقتها بالمعادلة السياسية والانتخابية

---

[1] محمد السيد سليم، الحركة الاسلامية في ماليزيا، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٨.
[2] The Report: Malaysia 2007, Oxford Business Group, 2007, p. 17.
[3] عبد المنعم الحفني، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والاحزاب والحركات الاسلامية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٦.



التعددية الحزبية مصطلح سياسي يطلق على النظام السياسي الذي يسمح بقيام أحزاب عدة. حيث ان الجانب الايجابي في هذا النظام هو إنه يتيح قدراً واسعاً للقوى السياسية في الدولة للتعبير عن موقفها وأهدافها[١]. اما الدكتور اسامة الغزالي فقد اطلق على مفهوم التعددية الحزبية النمط التنافسي أو النظم التنافسية، ويعني وجود أحزاب عدة يتنافسون في الحصول على السلطة بطريقة سلمية[٢].

وعليه فإن أي تنظيم اجتماعي يتعلق بنسبة النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة، يتحتم عليه تبني أفكار وقيم ومؤسسات متعددة في النظام السياسي وعلى تقبل التناقض المفتوح بينهما دون أية قيود سوى القبول بقواعد اللعبة الديمقراطية الفاتحة على الاحتكام للناخبين عبر صناديق الاقتراع[٣].

وبتعبير أخر، أن التعددية السياسية تفتح المجال لأمكانيات حقيقية لاستبدال فئة حاكمة بأخرى بالوسائل السليمة عن طريق السلطة او بالتناوب على السلطة بين القوى السياسية[٤].

إن نظام التعددي الحزبي إذا مأريد له الاستقرار يستلزم أستيعابه للقوى الاجتماعية والتي تعني خلق أحزاب عديدة تعبر عن مصالح هذه القوى وتدل على قابلية النظام على التكيف وفق متطلبات التطور الاجتماعي[٥] ومن ثم توسيع المشاركة السياسية للقوى الاجتماعية كلها. والملاحظ في دول العالم الثالث أن الاعتماد على نظام تعدد الاحزاب غالباً مايؤدي الى الفوضى وعدم الاستقرار[٦]، لان التعددية الحزبية في العالم الثالث ترتكز على جملة من العوامل وابرزها العامل الشخصي والاثني والعرقي والديني واللغوي والايديولوجي وعامل المصلحة الاقتصادية والاجتماعية[٧].ولكي يقوم نظام تعدد الاحزاب على أسس واقعية يجب أن تكون هناك مشاركة سياسية واسعة للقوى الاجتماعية والسياسية جميعها في المجتمع عبر احزابها وتولي السلطة اذا مانجحت في الانتخابات[٨]، وتعمل هذه الاحزاب المتعددة على تخفيف حدة الصراع بين الطبقات (الاقليات) واحتوائها بصورة تجعل كل حزب يمثل شريحة من الشرائح الاجتماعية المتنافسة، لهذا فحدة الصراع تتبدد الى حد ما نتيجة لتوزيع القوى[٩].

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الاول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٩، ص ٧٦٨.

[2] أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢-١٣٣.

[3] حسين علوان البيج، اشكالية التعددية السياسية في العالم الثالث، مجلة العلوم السياسية، السنة الخامسة، العدد ١١٢، ١٩٩٤، ص٩٣.

[4] غسان سلامة، حالة التعددية السياسية في المشرق العربي، ط١، عمان، الأردن، ١٩٨٦، ص ١٤٧-١٤٨.

[5] أسامة الغزالي حرب، مصدر سبق ذكره، ص١٩٤.

[6] مها عبد اللطيف الحديثي، مشكلة التعاقب على السلطة في العالم الثالث واثره على استقرارها السياسي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، ١٩٩٤، ص ١١٩.

[7] رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، كلية العوم السياسية، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص ٢٥٧.

[8] احمد ثابت، التعددية السياسية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٥٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص ٦.

[9] أمل رؤوف محمد، التعددية السياسية والاستقرار السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

فالتعددية الحزبية للنظام السياسي لدولة ماليزيا كان له أسس جوهرية وقاعدة أساسية لبناء قوة الدولة واستقرارها، حيث تمثلت التعددية بالانتخابات الدورية العادلة والنزيهة ضمن مدة زمنية ودورية ومعينة. فمنذ استقلالها تم أجراء انتخابات عامة للأعوام (١٩٥٩ـ ١٩٦٤ـ ١٩٦٩ـ ١٩٧٤ـ ١٩٧٨ـ ١٩٨٢ـ ١٩٨٦ـ ١٩٩٠ـ ١٩٩٥ـ ٢٩٩٦ـ ٢٠٠٤ـ ٢٠٠٨)، مما يؤكد التزام ماليزيا بانتخابات عامة وفق المادة (١١٤) من الدستور وتحت أشراف لجنة الانتخابات المعينه من قبل الملك. ففسرت نتائج الانتخابات الماليزية التي جرت في ٨ آذار ٢٠٠٨ وفق الأساس الدستوري والنظام الانتخابي المتعدد والقائم على فوز الحزب الحاصل على الاصوات الاكثر مقتدية بقانون النظام البريطاني. فقد ساهم الشعب بشكل واسع فكانت نسبه مشاركة السكان ٧٦,٠٥% من مجموع الناخبين المسجلين والبالغ عددهم ١٠٩٢٢١٣٩ نسمة[١]. كما حدث العديد من المفارقات كان من أبرزها أن حزب التحالف الحاكم الذي تربع على عرش البرلمان فقد أغلبية الثلثين لأول مرة في تاريخه منذ استقلال ماليزيا، حيث حصل على نسبة ٦٣,٠٦% من مجموع المقاعد (١٤٠ مقعد من أصل ٢٢٢ مقعدا)، بعد أن كان التحالف يتمتع بحوالي ٩٠,٤١% من المقاعد النيابية لعام ٢٠٠٤ ينظر ملحق (١) . في حين حصلت الجبهة المعارضة التي تحسن أدائها في الانتخابات الاخيرة على بنسبة ٣٦,٠٤% من مجموع (٨٢ مقعداً)، فأرتفع رصيدها من ٢٠ مقعدا عام ٢٠٠٤ الى ٨٢ مقعدا عام ٢٠٠٨، اي بزيادة قدرها ٦٢ مقعداً نيابياً. وتلقائياً ارتفعت أصوات الناخبين أيضا للجبهة المعارضة عما كانت عليه في انتخبات ٢٠٠٤ كما مبين في جدول (١).

[1] Abdul Rashid Moten, "General Election in Malaysia, 2008: Democracy at Work", *Japanese Journal of Political Science*, 10 No. 1 (March 2009): 42, p.31.

جدول (١)

أعداد ونسب الاصوات وعدد المقاعد النيابية للاحزاب الحاكمة والمعارضة لعام ٢٠٠٨

الأحزاب	الأصوات	عدد المقاعد	نسبة المقاعد
مجموعة أحزاب الائتلاف الحاكم	٥٠،٢٧	١٤٠	٦٣،٠٣
مجموعة أحزاب الجهة المعارضة	٤٩،٧٣	٨٢	٣٦،٠٤
المجموع	%١٠٠	٢٢٢	%١٠٠

المصدر :الباحثة بالاعتماد على

- C.S. Kuppuswam, Malaysian General Elections, 2008.

هذا فضلا عن ان التعددية الحزبية أستطاعت ان تشغل موقعاً محورياً في عمليات الاصلاح السياسي في ماليزيا، بالرغم من ان الطابع الآسيوي الذي كثيراً ما يشهد غلبة الحزب القائد في ظل هذه التعددية الحزبية قد غلب عليها. الا ان ما شهدته ماليزيا إلى جانب التعددية الحزبية تعددية عرقية، إذ يعد حزب الجبهة الوطنية (الائتلاف الحاكم) التنظيم القومي للدولة الذي يمثل مختلف الاقليات العرقية المتواجدة في المجتمع الماليزي. ويرجع السبب الى مشاركة اعداد كبيرة نسبيا من الاقليات في الأحزاب إلى: طبيعة الشكل الفيدرالي للدولة. حيث لكل ولاية أحزابها الخاصة بجانب الأحزاب الأخرى التي تمارس نشاطها على مستوى القومي من ناحية أخرى، كما تمثل التعددية العرقية احد الأسباب المحورية للتعددية الحزبية في ماليزيا. فقد مثلت الجهة الوطنية منذ نشأتها تحالف مجموعة من الأحزاب المتمثلة للجماعات العرقية والتي كانت بوابتها الأساسية هو تنظيم الامن أو ما يعرف بالتنظيم القومي للمالايو المتحدين، الذي اخذ على عاتقة الدفاع عن مطالب المالايو السياسية والاقتصادية. فقد تولى رئاسة هذا النظام مهاتير محمد منذ عام ١٩٧٨ والذي حمل اسم الامنو الجديد بعد انشقاق بعض المجموعات عنه[1]. هذا فضلا عن ان الامنو تضم الجهة القومية التي تختص بدعم مصالح الصينيين والماليزيون في الدولة، كما تضم الجبهة القومية تجمع الهنود الماليزيين، فقد سعى هذا الحزب الى الدفاع عن مصالح الهنود في محاولة لتنمية احوالهم السياسية والاقتصادية. وقد تواجد أيضاً على الساحة الحزبية للمشاركة في المعادلة السياسية

[1] Robert W. Hefner, The Politics of Multiculturalism: Pluralism and Citizenship in Malaysia, Singapore and Indonesia, United States of America: The University of Hawaii Press, 2001, pp. 217-220

الانتخابية حزب الشعب التقدمي الذي يمثل بالأساس المجموعات الصينية وحزب المالايو التقليدي والذي يعرف بتحالف ساروواك[1]. حيث يختص هذا التحالف بالدفاع عن مصالح المالايو، إلى جانب أحزاب أخرى على غرار حزب ساروواك الشعبي المتحد وحزب ساروواك للعمل الوطني والحزب الشعبي الوطني لولاية ساروواك وحزب العدالة وحزب صباح الديمقراطية وحزب صباح التقدمي المتحد وحزب صباح القومي. ولكي تكتمل المعادلة السياسية فقد ظهرت في الساحة ايضاً احزاب المعارضة التي يترأسها الحزب الاسلامي الماليزي، الذي انضمت معه مجموعة من التنظيمات الحزبية التي جسدت كافة العرقيات الماليزية، كحزب العمل الديمقراطي ذو الاغلبية صينية وحزب الجبهة التقدمية الهندية فضلاً عن حركات طلابية وشبابية اسلامية مناهضة للتنظيم القومي. وبذلك يتضح الطابع الخاص للتعددية الحزبية في ماليزيا أكثر فعالية في مشاركة القوى السياسية في المعادلة السياسية لنظام الحكم[2]. ومن أجل معرفة ذلك لابد من المقارنة بين موقف الأحزاب التعددية وعدد مقاعدها النيابية ليتسنى لنا الوصول الى دور الاقليات العرقية في مشاركتها بالاحزاب السياسية واثر ذلك على أستقرار الدولة[3]. (ينظر جدول ٢ وشكلي ١ أ و ب).

جدول (٢)

أهم الاحزاب السياسية وعدد مقاعدها النيابة للدورتين الانتخابية ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨

الأحزاب	عام ٢٠٠٤	عام ٢٠٠٨
الجبهة الوطنية (الائتلاف الحاكم)	١٩٩	١٤٠
حزب Umno	١٠٩	٧٩
حزبMCA	٣١	١٥
حزبMIC	٩	٣
أخرى	٥٠	٤٣
الجبهة المعارضة	٢٠	٨٢
DAP	١٢	٢٨
PAS	٧	٢٣
PKR	١	٣١
المجموع الكلي	٢١٩	٢٢٢

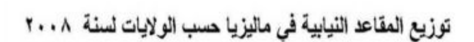
المصدر: الباحثة بالاعتماد على

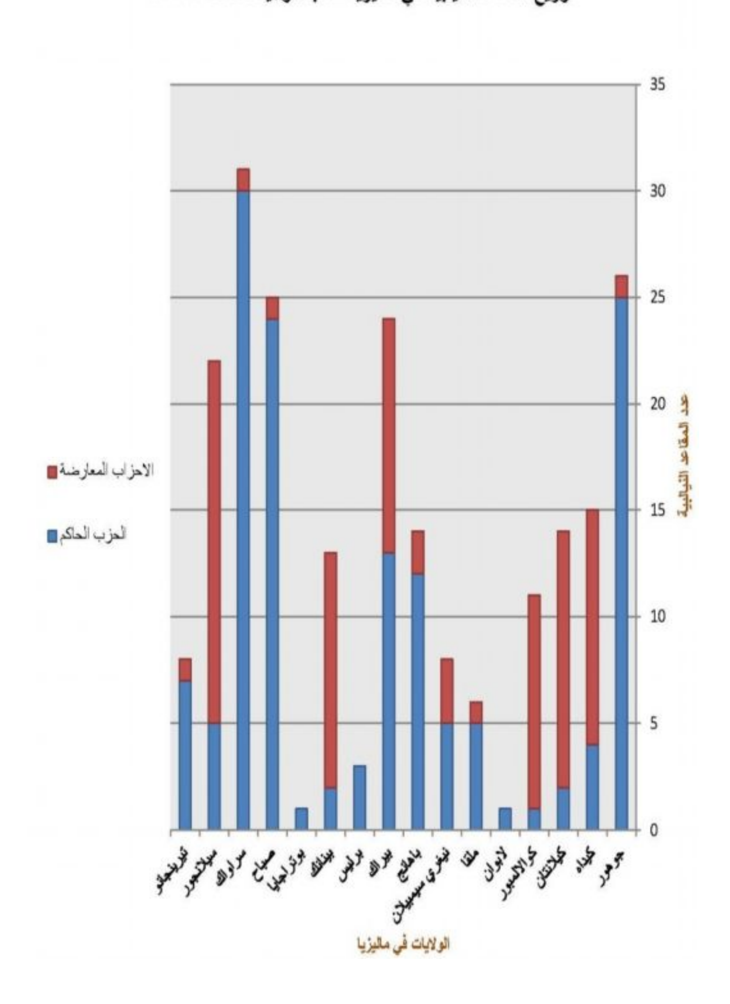
Abdul Rashid Moten and Tunku Mohar Mokhtar. "The 2004, General Elections in Malaysia: A Mandate to Rule". In *Asian Survey*, 46:2,319-340; and "Election Results 2008: A New Straits Times Special," *New Straits Times*, March 10, 2008.

[1] Wan Kamal Wan Napi, The Islamization of Politics in Malaysia: How Religious Political Opportunities and Threats Influence Religious Framing and Counterframing, Carbondale: Southern Illinois University, Proquest, 2007, pp. 19-23.

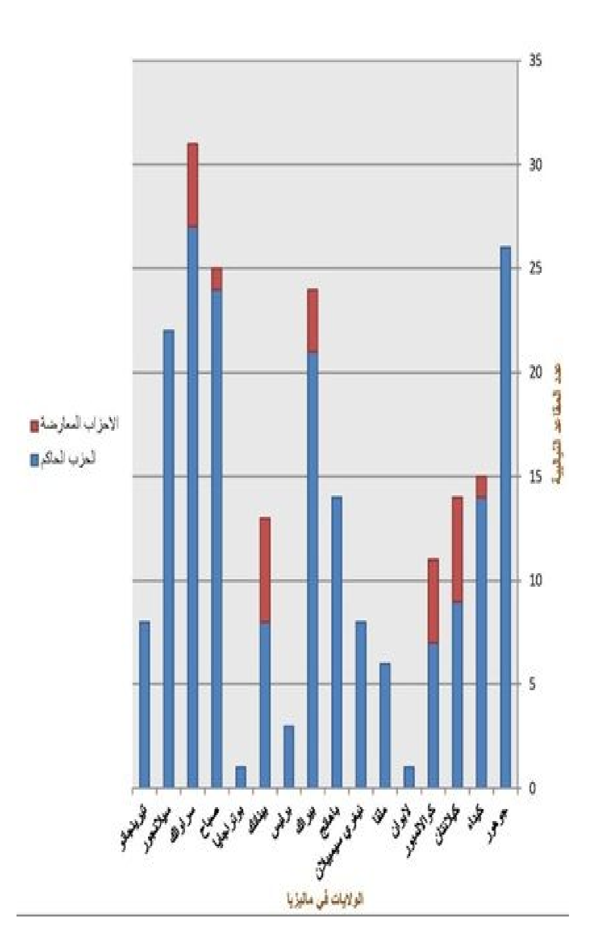
[2] ينظر في هذا الموضوع:
- كمال المنوفي، جابر سعيد عوض، هدى ميتكيس (محررون)، الاطلس الماليزي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩١ -٣٠٠.
- عمر حامد شكر، السياسة الخارجية لكل من ماليزيا وكوريا الجنوبية تجاه المنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ١٦٨.

[3] Donald L. Horowitz, Ethnic Groups in Conflict, London: University of California Press, 1985, p. 320

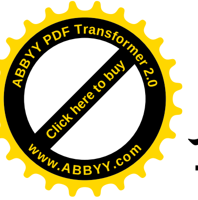

توزيع المقاعد النيابية في ماليزيا حسب الولايات لسنة ٢٠٠٨



الاحزاب المعارضة
الحزب الحاكم
عدد المقاعد النيابية
0
5
10
15
20
25
30
35
الولايات في ماليزيا



توزيع المقاعد النيابية في ماليزيا حسب الولايات لسنة ٢٠٠٤
الاحزاب المعارضة
الحزب الحاكم
عدد المقاعد النيابية
0
5
10
15
20
25
30
35
الولايات في ماليزيا





ويتضح من الجدول(٢) والشكلان (أوب) أن الائتلاف الحاكم الذي يضم مجموعة أحزاب عرقية توزعت مقاعده النيابية بين أحزابه المتمثلة له. فقد تلقى خسارة حزبه (UMNO) ٣٠ مقعدا، كما خسر أيضاً التجمع الصيني– الماليزي (MCA) مقاعده من ٣١ الى ١٥ مقعدا، أما المؤتمر الماليزي– الهندي (MIC) فقد كان له ٩ مقاعد عام ٢٠٠٤ فقد ستة ليصبح له ثلاثة مقاعد فقط. وبهذا يفقد التحالف لأول مرة قدرته على تغيير الدستور وأن لم يفقد دوره في تشكيل الحكومة وتمرير القوانين. وفي الوقت نفسه فقد زادت عدد مقاعد أحزاب المعارضة المتمثلة بحزب العمل الديمقراطي (DAP) من ١٢ مقعداً في عام ٢٠٠٤ إلى ٢٨ مقعداً عام ٢٠٠٨، الامر الذي لفت انتباه حزب العدالة الوطنية (PKR) والذي يتضمن أحزاباً متعددة الأعراق تحت قيادة نائب رئيس الوزراء أنور إبراهيم. حيث ارتفع رصيد الاخير من مقعد واحد عام ٢٠٠٤ إلى ٣١ مقعد عام ٢٠٠٨. وبذلك أصبح رصيد الجبهة الوطنية ١٤٠ مقعداً عام ٢٠٠٨ بعد أن كان ١٩٩ مقعدا عام ٢٠٠٤. إما الجبهة المعارضة فقد صعدت سلم الحكم بـ ٨٢ مقعداً لعام ٢٠٠٨ بعد أن كانت ٢٠ مقعداً عام ٢٠٠٤. ونشير هنا الى ان الحزب الاسلامي الماليزي PAS يمثل المعارض الرئيس لحزب الامنو، الذي ينطلق من مرجعية إسلامية. ويبنى برنامج تطبيق الشريعة الاسلامية في ماليزيا، حيث ينتمي أغلب مؤيديه الى طبقة الفلاحين والفقراء الملاويين[1].

ويمكن الاستقراء عن الأسباب التي أدت إلى تراجع التحالف وبروز الجبهة المعارضة إلى مايلي[2]:

١ـ الفروق القيادية بين رئيس الوزراء مهاتير محمد السابق وخلفه عبد الله بدوي للحزب، حيث يتقص الأخير الشخصية القيادية التي توفرت لمهاتير حسب ما يراه العديد من الماليزيين في علاجه لمشاكل الفقر والتضخم والبطالة والفساد الإداري.

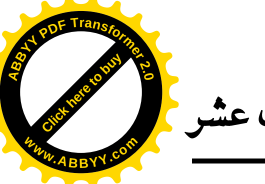
٢ـ تعرض بعض الأحزاب الصينية والهندية المنضوية تحت التحالف الحاكم إلى نوع من التآكل وفقدان المصداقية والذي يعد كافياً لهذه الأحزاب لأن تقدم بعض الخدمات لمؤيدها أو للأقليات التي تمثلها.

٣ـ تعرض الحزب الهندي الرئيسي في التحالف لاهتزازات كبيرة نتيجة استمرار زعيمه (سامي فيلو) في رئاسته لأكثر من ٣٠ عاما.

٤ـ أسفرت احداث ٢٥ تشرين الثاني ٢٠٠٧ الذي حدثت في شوارع ماليزيا الى احداث مظاهرات طالبت بها قوة العمل الهندوسية بحقوقها. فنجح الحزب الهندي بالاحتفاظ بـ ٣ من مقاعده ٩ في البرلمان وبـ٦ من مقاعده من أصل ١٩ في الولايات. مما سبب نقصا في مقاعد الحزب الوطني.

[1] محمد السيد سليم، موسسات صنع السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره ، ص٦١.

[2] Vidhu Verma, Malaysia: State and Civil Society in Transition, Colorado: Lynne Rienner Publishers, , Inc., 2002pp. 161-162.



٥ــ تكثيف وسائل الأعلام حول المعادلة الحزبية الجديدة التي يحاول حزب العدالة الوطنية تسويتها بتشكيل حزب واحد متعدد الأعراق والأديان، بحيث يكون معيارا ً للمواطنة والولاء للدولة. فاكتسبت أرضية أوسع في هذه الانتخابات وفاز بالفعل نواب ملاويين وصينيين وهنـــود إلـــى جانـــب أمـــور إعلامية وسياسية تتعلق بالأحزاب الأخرى.

ويمكن فهم المعادلة السياسية والانتخابية في الشأن الماليزي من خلال فوز حزب المعارضة بعـــدد من المقاعد مع احتفاظ التحالف الحاكم بأغلبية واضحة. حيث يتراس حزب أمنو هذا التحالف لينفرد بتمثيل الملايو وليشدد قبضته على القيادة السياسية الماليزية. وقد نجح الى حد كبير في الاحتفـــاظ دائماً بالكتلة النيابية الاكبر في مجلس النواب (عادة مايزيد عدد اعضائه في البرلمان عن النـــصف من عدد المقاعد النيابية). الامر الذي قد يفتح بابا ًلإنهاء المعادلات والتوازنـــات الـــسياسية التـــي حكمت دولة ماليزيا منذ أول عملية انتخابية لها عام ١٩٥٩، والتي تكللت بـــالفوز دائمـــاً[1]، ينظـــر ملحق (١)، ويرجع السبب في ذلك الى:

١- بناء الحزب الحاكم على المساحة العرقية ومشاركتها في الاحزاب دون سلطة الدولة.

٢- استناد نظام الفوز على الاكثرية البسيطة، اي ان صاحب اعلى الاصوات في الـــدائرة الانتخابية يحقق لها فرص عالية للفوز. لانها تقدم مرشحاً واحد فقط في كل دائرة وتقوم الاحـــزاب المنضوية في الجبهة بالتصويت مجتمعة لصالحه.

٣- منح التحالف الفرصة الاكبر للفوز في الدوائر المختلطة الاعراق، لانهـــا عـــادة مـــا تنافس مرشحاً عن لون واحد كالحزب ذات الانتماء الصيني اوالهندي[2].

ت- وبهذا استطاعت أن تحافظ على قوة الدولة وســـتراتيجيتها باقتـــسام الـــسلطة بـــين الأعراق الثلاثة (الملاويين والصينيين والهنود) فضلا عن مشاركة المرأة بكافة عرقياتهـــا، حيـــث فازت المراة بثلاثة مقاعد نيابية كان من ضمنها امراة ماليزية من اصل هندي. وعليه فقد أسهم هذا التعاون في تطوير النظام السياسي في ماليزيا بعيداً عن القسر الذي لم تمارسه الأحـــزاب الكبـــرى والحاكمة في ماليزيا. لان غالبا ماتتعرض الاحزاب والأقليات الصغيرة في الـــدول عمليـــات تطهيـــر عرقي واستئصال وترحيل جبري، كما جرى في اليونان وتركيا والذي اثر علـــى تـــأخير الانـــدماج الوطني.

ث- ونستنتج مما سبق ان ماليزيا بشكل عام تمثل إحدى الـــدول التـــي لاتـــشكل وجـــود التعددية الاثنية والاحزاب المتنوعة فيها اي مشكلات سياسية تعرقل الاندماج الوطني في الدولـــة . ويتفق معظم المحللين والمتابعين على أن هذه الانقسامات كانت وما زالت سمة ومصدر للـــصراعات

[1] Jayam Anak Jawan, Malaysian Politics and Government, Karisma Publications, Shah Alam-Malaysia, 2003, p.110.

[2] Zakaria Haji Ahmad, Trends in Malaysia: Election Assessment, Institute of South East Asian Studies, Singapore, 2000, p.8.

السياسية للدول المتعددة الاثنيات، وعلى الرغم من وجود التعدد الاثني استطاعت ماليزيا أن تحقق درجة من الاستقرار السياسي منذ استقلالها في عام ١٩٥٧. فباستثناء أحداث العنف العرقية أعقبت الانتخابات العامة في عام ١٩٦٩م، فالنظام البرلماني الماليزي عمل بشكل مستمر ومنتظم. وتشير الحقائق إلى أن ماليزيا لم تعرف منذ استقلالها سوى حزب حاكم واحد، إلا أنها شهدت بعض التغييرات السياسية على مختلف المستويات.

ج- فالتاريخ السياسي الحديث لماليزيا شهد تغير أربعة رؤساء للوزارة بدون أي أزمات ، هذا فضلا عن وجود إحدى عشرة انتخابات عامة بدون أية مشاكل جوهرية. وحتى في ظل وجود بعض المشاكل الداخلية، إلا أن عملية نقل السلطة بين رؤساء الوزارة الأربعة تمت وفق إجراءات منظمة. حيث تمثل هذه الاجراءات أنموذج في عملية الانتقال السياسي دون إحداث أي تفكك على مستوى القيادة ودون إحداث أي أزمة في مسألة الخلافة. لهذا يمكن القول بأن العملية السياسية في ماليزيا تسير بشكل منتظم، إلا أن التجربة السياسية الماليزية في العقود القليلة الماضية تشير إلى وجود هيمنة وسيطرة لنخبة سياسية منظمة، حيث استطاعت تحالف الاحزاب الحاكمة الممثلة بالجبهة الوطنية التجربة السيطرة على مقاليد الحكم في ماليزيا منذ استقلالها وحتى وقتنا الحاضر.

سادساً: التوزيع الجغرافي للمقاعد النيابية للحزب الحاكم والمعارض حسب الولايات

عرفت ماليزيا بحكم ملكي دستوري، ونظام حكم فيدرالي يجمع ١٦ ولاية ماليزية وهناك حكومة فيدرالية مركزية يرئسها رئيس الوزراء الذي يفوز حزبه في الانتخابات على مستوى الدولة، وهو ذو صلاحيات واسعة. كما ان هناك حكومات محلية للولايات يرأس كلا منها رئيس الوزراء الذي يفوز حزبه في الانتخابات على مستوى الولاية[١]، كما وتتباين الاحزاب فيها من حيث توزيعها الجغرافي وفق التأييد السكاني المبني على التعددية العرقية والدينية، الى ان تتاح فرصة مقعد نيابي على الاقل للملايو في كل ولاية. حيث تسهم هذه الفرصة في تحقيق التوافق للوصول الى حالة من الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة، وتعطي لهم ضمانات بأن قيادة النظام السياسي ستكون بايديهم. لان الملايو لم يكونوا يملكون إمكانات مادية ذاتية، فقد جعل نظام الحكم من مسوؤليته. في حين تنحصر الاحزاب ذات الاغلبية العرقية أو الطائفية في معاقل عرقيتها أو طائفتها فقط، وبالتالي فان عدد المقاعد الذي تفوز به الجبهة الوطنية لايعكس بالضرورة حجم الشعبية التي تتمتع بها[٢]. ولهذا فقد تباينت مواقف الاحزاب في الولايات كما موضح في الجدول جدول (٣) وخريطة(١)، الذي يبين حجم المقاعد التي حصل عليها كل من الاحزاب الحاكمة والمعارضة.

[1] Robert Stephen Milne and K.J. Ratnam, Malaysia-New States in a New Nation: Political Development of Sarawak and Sabah in Malaysia, London: Frank Cass and Company Limited, 1974, PP., 29-39.
[2] Ibid.

جدول (٣)

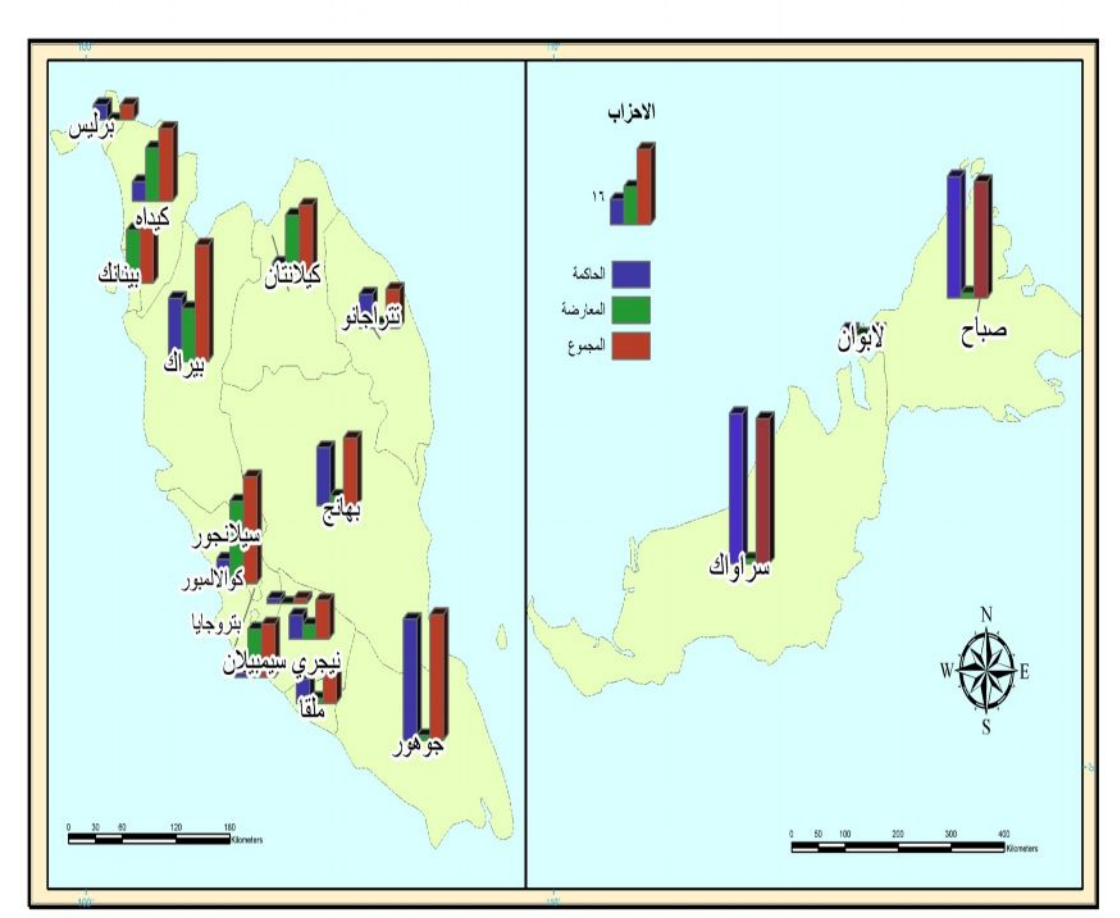
حجم المقاعد التي حصل عليها كل من الاحزاب الحاكمة والاحــزاب المعارضــة حــسب الولايات لعام ٢٠٠٨

الولايات	٢٠٠٨		
	الأحزاب الحاكمة	الأحزاب المعارضة	المجموع
جوهور	٢٥	١	٢٦
كيداه	٤	١١	١٥
كيلانتان	٢	١٢	١٤
كوالالمبور	١	١٠	١١
لابوان	١	صفر	١
ملقا	٥	١	٦
نيغــــري سيمبلان	٥	٣	٨
بهانج	١٢	٢	١٤
بيراك	١٣	١١	٢٤
برليس	٣	صفر	٣
بينانك	٢	١١	١٣
بوتراجايا	١	صفر	١
صباح	٢٤	١	٢٥
سرواك	٣٠	١	٣١
سيلانجور	٥	١٧	٢٢
تتراجانو	٧	١	٨
المجموع	١٤٠	٨٢	٢٢٢

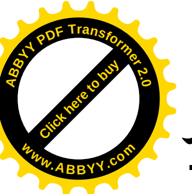
Source: Pandian Sivamuragn, Malaysia 12 the General Election European Journal of Social Sciences–volume 14, November 4, Malaysia, 2010, 2008, pp. 50, 510.

خريطة (١)

خريطة التوزيع الجغرافي للمقاعد النيابية للاحزاب الحاكمة والمعارضة حسب الولايــات لعام ٢٠٠٨



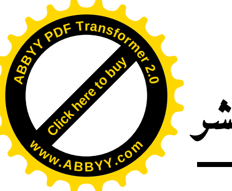
المصدر : الباحثة بالاعتماد على جدول (٣)





ويتضح من الجدول (٣) والخريطة (١)، ان الاحزاب الحاكمة حققت اكبر فـوزاً لهـا فـي ولايـة سراروك بـ ٣٠ مقعداً نيابيا بسبب تنوع الاقليات العرقية فيها وخاصة فـي مـا يخـص القبائـل البوميبوترا وهم أبناء ارض ابيان وكادزان ومورو ت وغيرها. بينما فازت احزاب المعارضة بـاكثر المقاعد في ولاية سيلانجور بـلغ عددها ١٧ مقعد نيابياً وذلك بسبب الكثافـة الـسكانية للملايـو المسلمين والاقليات المسلمة الاخرى المتواجده فيها. في حين تقاربت حصول ولايـة جوهـور ذات التعددية العرقية وولاية صباح ذات التعدية القبلية المنشقة من الاقلية الملاوية بـــ ٢٥ و ٢٤ لكـل منها على التوالي، الا ان الاحزاب المعارضة حصلت على ١٢ مقعد نيابي في ولاية كيلانتان كونهـا المركز الرئيس للحزب الاسلامي المعارض الذي انطلقت منه شرارة المعارضـة للحكومـة الحاليـة المطالبة بجعل ماليزيا دولة اسلامية بعيدة عن العلمانية التي تبوأها الحزب الحاكم. حيث ساندها في ذلك الولايات القريبة منها جغرافياً كولاية بيراك وكيداه وبينانك ذات الاغلبية المـسلمة المعارضـة بـحصولهم على ١١ مقعد برلماني لكل منهما، بينما انفردت العاصمة كوالمبور بـــ ١٠ مقاعـد للمعارضة بسبب التنوع الاثني لكونها عاصمة ثقافية ،فضلاً عن اعداد كبيـرة مـن سـكان الـدول الاسلامية (الاوراسيون واخرى). اما بقية الولايات فقد تباينت مابين ١-٣ مقعد نيابي، فـي حـين بقيت ولايات خالية من المقاعد النيابية الممثلة للحزب المعارض كولاية برليس ولابوان وبوتراجايـا نتيجة قلة عدد سكانها من ناحية. حيث مثلت الولايتان الاخيرتـان العاصـمة الماليـة والاداريـة الحكومة (الحزب الحاكم) بمقعد واحد لكل منهما ، فيما تباين التوزيع الجغرافي للمقاعد البرلمانيـة للحزب الحاكم لبقية الولايات التي تضمن كل من الاحزاب الصينية والهندية. وعلى الـرغم مـن ان تحقيق الفوز في كل الولايات قد يكون قسراً لبعضها، الا انه انحصر الفوز فـي ولايـات الاحـزاب الحاكمة بـ ٤ و ٢ و ٥ لكل من ولاية كيداه وكيلانتان وسيلانجور على التوالي.

ونستنتج مما سبق ان الانتخابات الماليزية المتمثلة بالاحزاب المتنوعة في تركيب سكانها الاثني استطاعت ان تشارك في العملية السياسية كل اطيافها وفي جميع ولاياتها وان تحقـق فـوزاً بحصادها لبعض المقاعد النيابية من اجل تحقيق توافق سياسي ينصب لخدمة الدولة وشعبها رغـم وجود الاحزاب المعارضة التي تدعو بالاساس الى قيام دولة اسلامية تناضل مـن اجـل اسـتقرار الدولة ايضاً وبناء قوتها الجيوبوليتيكية تجاه دول المنطقة والعالم. كما تستهدف من تلبية رغبـات الكثير من الماليزيين في صعود أجيال قيادية ووجوه جديدة شابة الى سدة العمل الحزبـي بعـد ان جرب الماليزيون لسنوات طويلة الكثير من القيادات التقليدية للتحالف الحـاكم. وبهـذا اسـتطاعت الاحزاب المعارضة في الضرب على الوتر من خلال النتائج الاخيرة ، كما تتوقع الاحزاب المعارضـة فوزها في الانتخابات المقبلة لتحقيق اهدافها السياسية والدينية تجاة ابناء الملايو الاصليين خاصـة والاقليات الاسلامية عامة.




وماتريد التوصل اليه الباحثة هو ان مشاركة الاقليات العرقية الصينية والهندية والاقليات الاخرى في العملية السياسية وفوزها وحصولها على مقاعد نيابية لاحزابها لايعني حصولها على مقاعد برلمانية يتبناها شخص صيني اوهندي او اي عرق اخر، الاانها تنحصر مشاركتها في الانتخابات بالتصويت فقط، في حين تقتصر المقاعد للملاويين (البوميبوترا) والماليزين ذو اب او ام ملاوي أو ان أنه ولد على ارض ماليزيا. ورغم هذه المشاركة للاقليات العرقية الا ان الهدف الاساسي يكمن في ان ماليزيا واحدة وان خدمة النظام السياسي يسعى دائما الى تحقيق الديمقراطية والعدل بين تركيبة سكانها المتنوع، وبالتالي فان ذلك سينعكس على قوة الدولة وتعزيز دورها في الانظمة السياسية المتماثلة.

ونستنتج مما سبق ان الانتخابات الماليزية المتمثلة بالاحزاب المتنوعة في تركيب سكانها الاثني استطاعت ان تشارك في العملية السياسية بكل اطيافها وفي جميع ولاياتها وان تحقق فوزاً بحصادها لبعض المقاعد النيابية من اجل تحقيق توافق سياسي ينصب لخدمة الدولة وشعبها رغم وجود الاحزاب المعارضة التي تدعو بالاساس الى قيام دولة اسلامية تناضل من اجل استقرار الدولة ايضاً وبناء قوتها الجيوبوليتيكية تجاه دول المنطقة والعالم. كما تستهدف من تلبية رغبات الكثير من الماليزيين في صعود أجيال قيادية ووجوه جديدة شابه الى سدة العمل الحزبي بعد ان جرب الماليزيون لسنوات طويلة الكثير من القيادات التقليدية للتحالف الحاكم. وبهذا استطاعت الاحزاب المعارضة في الضرب على الوتر من خلال النتائج الاخيرة ، كما تتوقع الاحزاب المعارضة فوزها في الانتخابات المقبلة لتحقيق اهدافها السياسية والدينية تجاة ابناء الملايو الاصليين خاصة والاقليات الاسلامية عامة.

وماتريد التوصل اليه الباحثة هو ان مشاركة الاقليات العرقية الصينية والهندية والاقليات الاخرى في العملية السياسية وفوزها وحصولها على مقاعد نيابية لاحزابها لايعني حصولها على مقاعد برلمانية يتبناها شخص صيني اوهندي او اي عرق اخر، الاانها تنحصر مشاركتهم في الانتخابات بالتصويت فقط، في حين تقتصر المقاعد للملاويين (البوميبوترا) والاشخاص ذو اب او ام ملاوي أو من اي اقلية شرط ان يكون ولادته على ارض دولة ماليزيا. ورغم هذه المشاركة للاقليات العرقية الا ان الهدف الاساسي يكمن في ان ماليزيا واحدة وان خدمة النظام السياسي يسعى دائما الى تحقيق الديمقراطية والعدل بين تركيبة سكانها المتنوع، وبالتالي فان ذلك سينعكس على قوة الدولة وتعزيز دورها في الانظمة السياسية المتماثلة.

الاستنتاجات

١. أن الانقسامات والصراعات العرقية كانت وما زالت سمة ومصدر للصراعات السياسية للدول المتعددة الاثنيات، وعلى الرغم من وجود التعدد الاثني استطاعت ماليزيا أن تحقق درجة من الاستقرار السياسي منذ استقلالها في عام ١٩٥٧. فباستثناء أحداث العنف العرقية أعقبت الانتخابات العامة في عام ١٩٦٩.

٢. ان دولة ماليزيا شهد تغير أربعة رؤساء للوزارة بدون أي أزمات ، فضلا عن إحد عشرة انتخاباً عاماً بدون أية مشاكل جوهرية. وحتى في ظل وجود بعض المشاكل الداخلية، إلا أن عملية الانتقال السياسي جرى بدون إحداث أي تفكك على مستوى القيادة ومسألة الخلافة لملوك اولاياتها. لهذا يمكن القول بأن العملية السياسية في ماليزيا تسير بشكل منتظم وديمقراطي.

٣. أن التجربة السياسية الماليزية في العقود القليلة الماضية تشير إلى وجود هيمنة وسيطرة لنخبة سياسية منظمة، حيث استطاعت تحالف الاحزاب الحاكمة الممثلة بالجبهة الوطنية من السيطرة على مقاليد الحكم في ماليزيا منذ استقلالها وحتى وقتنا الحاضر.

٤. تسعى ماليزيا دائما الى تحقيق الديمقراطية والعدل بين تركيبة سكانها العرقي، وبالتالي فان ذلك سينعكس على قوة الدولة وتعزيز دورها في الانظمة السياسية المتماثلة.

٥. ان الانتخابات الماليزية المتمثلة بالاحزاب المتنوعة في تركيب سكانها الاثني أستطاعت ان تشارك في العملية السياسية كل اطيافها وفي جميع ولاياتها وان تحقق فوزاً بحصادها لبعض المقاعد النيابية من اجل تحقيق توافق سياسي ينصب لخدمة الدولة وشعبها.

٦. ان الاحزاب المعارضة التي تدعو بالاساس الى قيام دولة اسلامية تناضل من اجل استقرار ماليزيا وبناء قوتها الجيوبوليتيكية تجاه دول المنطقة والعالم.

٧. ان مشاركة الاقليات العرقية الصينية والهندية والاقليات الاخرى في العملية السياسية وفوزها وحصولها على مقاعد نيابية لاحزابها لايعني حصولها على مقاعد برلمانية يتبناها شخص صيني اوهندي او اي عرق اخر، الاانها تنحصر مشاركتهم في الانتخابات بالتصويت فقط، في حين تقتصر المقاعد للملاويين (البوميبوترا) والماليزين ذو اب او ام ملاوي أو من اي اقلية شرط ان تكون ولادته على ارض ماليزيا.

الملاحق

نتائج الانتخابات الماليزية للتحالف الحاكم مقابل المعارضة ١٩٥٩ – ٢٠٠٨

	لدورة لانتخابية	التحالف الحاكم			المعارضة			جمالي لمقاعد
		لمقاعد	المقاعد	الأصوات	لمقاعد	المقاعد	الأصوات	
	٩٥٩	٤	١,١٥	١,٧	٠	٨,٨٥	٨,٣	٠٤
	٩٦٤	٩	٥,٥٨	٨,٥	٥	٤,٤٢	١,٥	٠٤
	٩٦٩	٥	٦	٩,٣	٩	٤	٠,٧	٤٤
	٩٧٤	٣٥	٧,٦٦	٠,٧	٩	٢,٣٤	٩,٣	٥٤
	٩٧٨	٣٠	٤,٤٢	٧,٢	٤	٥,٥٨	٢,٨	٥٤
	٩٨٢	٣٢	٥,٧١	٠,٥	٢	٤,٢٩	٩,٥	٥٤
	٩٨٦	٤٨	٣,٦٢	٥,٨	٩	٦,٣٨	١,٥	٧٧
	٩٩٠	٢٧	٠,٥٥	٣,٤	٣	٩,٤٥	٦,٦	٨٠
	٩٩٥	٦٢	٤,٣٨	٥,٢	٠	٥,٦٢	٤,٨	٩٢
٠	٩٩٩	٤٨	٦,٦٨	٦,٥	٥	٣,٣٢	٣,٥	٩٣
١	٠٠٤	٩٨	٠,٤١	٣,٩	١	,٥٩	٦,١	١٩
٢	٠٠٨	٤٠	٣,٠٦	٠,٢٧	٢	٦,٩٤	٦,٧٥	٢٢

Gramham Browm, playing the (non) ethnic card :The electoral system and ethnic voting patterns in Malaysia, Crise working Paper no.21, Oxford, April 2005, Queen Elizabeth Housem, University, p.5.



المصادر العربية:

١. بدوي، ثروت ، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩٨٢.
٢. البيج، حسين علوان، اشكالية التعددية السياسية في العالم الثالث، مجلة العلوم السياسية، السنة الخامسة، العدد ١١٢، ١٩٩٤.
٣. تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥ من مرفق قرار مجاس حقوق الانسان ١/٥، ماليزيا، ٢٠١١.
٤. التميمي، سعد علي حسين ، تجربة التنمية الماليزية "دراسة في الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.
٥. ثابت، احمد ، التعددية السياسية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٥٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢.
٦. الحديثي، مها عبد اللطيف، مشكلة التعاقب على السلطة في العالم الثالث واثره على استقرارها السياسي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، ١٩٩٤.
٧. حرب، أسامة الغزالي، الاحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، ١٩٨٧.
٨. الحفني، عبد المنعم، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والاحزاب والحركات الاسلامية، مكتبة مدبولي، ط٢، القاهرة، ١٩٩٩.
٩. دال، روبرت، التحليل السياسي الحديث، ترجمة د.علا أبو زيد، مصر، القاهرة، ١٩٩٣.
١. درويش، أبراهيم ، النظام السياسي "دراسة فلسفية تحليلية"، ج١، مطبعة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨.
٢. سلامة، غسان، حالة التعددية السياسية في المشرق العربي، ط١، عمان، الأردن، ١٩٨٦.
٣. سليم، محمد السيد، الحركة الاسلامية في ماليزيا، مركز الدراسات الاسيوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.
٤. سليم، محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، ط٢، مطبعة النهضة المصرية، مصر،١٩٩٨.
٥. سليم، محمد السيد، مؤسسات صنع السياسة الخارجية، في: جابر عوض سعيد "السياسة الخارجية الماليزية"، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.

٦. شكر، عمر حامد، السياسة الخارجية لكل من ماليزيا وكوريا الجنوبية تجاه المنطقة العربية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١١.

٧. عبد العزيز، ميرفت، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في ماليزيا وسنغافورة من كتاب لمجموعة باحثين (العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في اسيا) مركز الدراسات الاسيوية جامعة القاهرة، القاهرة،١٩٩٧.

٨. عوض، جابر سعيد ، مفهوم التعددية في الادبيات المعاصرة، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية، الكويت، ١٩٩٣.

٩. فهمي، شيرين وسعيد، لبنى ، ماليزيا "معلومات حقائق أساسية" متاح على الموقع : http://www.islm-online.net/Arebic/politics/2002/articles28b,html

١٠.كوديشو، وليم اشيعا، النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية االمعاصرة، رسالة ماجستير (غيرمنشورة)، كلية القانون والسياسة، الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك ٢٠٠٨.

١١.الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، الجزء الاول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

١٢.لطفي، وفاء، التعددية المجتمعية، مكتبة الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠.

١٣.محمد، أمل رؤوف ، التعددية السياسية والاستقرار السياسي، رسالة ماجستير (غير منشورة) العلوم السياسية (النظم السياسية العامة) ، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨.

١٤.المنوفي، كمال، وعوض، جابر سعيد، وميتكيس، هدى (محررون)، الاطلس الماليزي، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.

١٥.هادي، رياض عزيز، المشكلات السياسية في العالم الثالث، كلية العوم السياسية، جامعة الموصل، ١٩٨٩.

١٦.هويدي، فهمي، جذور الصراع في ماليزيا، ، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٧، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٦٩.



المصادر الاجنبية:

1. Ahmad, Zakaria Haji, Trends in Malaysia: Election Assessment, Institute of South East Asian Studies, Singapore, 2000.
2. Cheah, Boon Kheng, Malaysia: The Making of a Nation, Singapore; Institute of Southeast Asian Studies, 2002.
3. Constitution of Malaysia States, Chapter–Distribution of Legislative Powers, Article Number 44 and 68.
4. Constitution of Malaysia States, Chapter–Distribution of Legislative Powers, Article Number 39 and 43. Retrieved from URLL:// http://C0NFINDER.richmond.edu/docs/ malaysia
5. Creffield, David, Malaysia, Malaysia, Tion Wah Prees, 1990.
6. Federsiepl, Howard M. Sultans, Shamans, and Saints: Islam and Muslims in Southeast Asia, the United States of America: University of Hawaii's Press, 2007.
7. Gin, Ooi Keat (ed.), Southeast Asia: A Historical Encyclopedia, from Angkor Wat to East, California: ABC-CLIO, 2004.
8. Gin, Ooi Keat, The A to Z of Malaysia, United Kingdom, Scarecrow Press, Inc. 2009.
9. Halliday, Terence C.; Karpik, Lucien; and Feeley, Malcolm M., Fates of Political Liberalism in the British Post-Colony: The Politics of the Legal-Complex, Cambridge: Cambridge University Press, 2012.
10. Hefner, Robert W., The Politics of Multiculturalism: Pluralism and Citizenship in Malaysia, Singapore and Indonesia, United States of America: The University of Hawaii Press, 2001, pp. 217-220.
11. Horowitz, Donald L. Ethnic Groups in Conflict, London: University of California Press, 1985.
12. Horowitz, Donald L., A Democratic South Africa?: A Constitutional Engineering in a Divided Society. Oxford: California University Press, 1991, Oxford.
13. http://www Mca .org/my/mca/ht//party–background, 2003, htm,
14. Jawan, Jayam Anak, Malaysian Politics and Government, Karisma Publications, Shah Alam- Malaysia, 2003.
15. Kuppuswam, C.S., Malaysian General Elections, 2008.
16. Liow, Joseph Chinyong, The Politics of Indonesia-Malaysia Relations: One Kin, Two Nations, New York: Routedge, 2005.
17. M., Noraini Noor and Montiel, Cristina Jaym, Peace Psychology in Asia, London: Spinger, 2009.
18. Malaysia Government "Malaysia 1976", Official Year Book, Malaysia.
19. Malaysia; Countryside Guide, Malaysia: International Business Publications, USA, 2008.



20. Means, Gorden P., The Role of Islam in the Political Development of Malaysia. In: Tanya Storch (ed.), Religion and Missionaries in the Pacific, 1500-1900, Hampshire: The Pacific World Series, 2006.
21. Mehmet, Özay, Economic Planning and Social Justice in Developing Countries, London: Biddles LtD, 1978, p..
22. Milne, R.S. and Mauzy, Diane K., Malaysia Politics under Mahathir, London: Routledge, 1999.
23. Milne, Robert Stephen and Ratnam, K.J., Malaysia-New States in a New Nation: Political Development of Sarawak and Sabah in Malaysia, London: Frank Cass and Company Limited, 1974.
24. Moten, Abdul Rashid and Mokhtar, Tunku Mohar. "The 2004, General Elections in Malaysia: A Mandate to Rule". In *Asian Survey*, 46:2,319-340; and "Election Results 2008: A New Straits Times Special," *New Straits Times*, March 10, 2008.
25. Moten, Abdul Rashid, "General Election in Malaysia, 2008: Democracy at Work", *Japanese Journal of Political Science*, 10 No. 1 (March 2009): 42, p.31.
26. Napi, Wan Kamal Wan, The Islamization of Politics in Malaysia: How Religious Political Opportunities and Threats Influence Religious Framing and Counterframing, Carbondale: Southern Illinois University, Proquest, 2007.
27. Omar, Imtiaz, Rights, Emergencies, and Judicial Review, The Netherlands: Kluwer Law International, 1996.
28. Ong, Aihwa, Flexible Citizenship: The Cultural Logics of Trasnationality, United States of America: Duke University Press, 1999.
29. Owen, James R., Currency Devaluation and Economy Export Demand, England: Ashgate Publishing Ltd., 2005.
30. Persia Crawford Campbell, Chinese Coolie Emigration: to Countries within the British Empire, London: Frank Cass and Company Ltd., 1923.
31. Pullin, Roger S.V. and Shehadeh, Ziad H., Integrated Agriculture-Aquaculture Farming System: Proceedings of the ICLARM-SEARCA Conference on Integrated Agriculture-Acquaculture Farming Systems, Manila, Philippines: The WorldFish Centre, 1980.
32. Ramanathan, Sankaran and Adnan, Mohd. Hamdan, Malaysia's 1986 General Election: The Urban-Rural Dichotomy, Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1988.
33. Robert, N. Rearney, Politics and Modernization in South–East, London: Schenkman Publishing, 1975.
34. Sandhu, Kernial Singh, Indian Communities in Southeast Asia, Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1993.

35.Sivamuragn, Pandian, Malaysia 12 the General Election European Journal of Social Sciences–volume 14, November 4, Malaysia, 2010, 2008.
36.Stenson, Michael R., Class, Race and Colonialism in West Malaysia: The Indian Case, Sydney: Southwood Press Ltd., 1980.
37.Tajuddin, Azlan, Malaysia in the World Economy (1824-2011): Capitalism, Ethnic Divisions, and "Managed" Democracy, Chapter Two, United Kingdom: Lexington Books, 2012.
38.Tan, Thai Yong, Creating "Greater Malaysia": Decolonization and the Politics of Merger, Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2008.
39.The Report: Malaysia 2007, Oxford Business Group, 2007.
40.The Report: Sarawak 2008, Oxford Business Group, 2008.
41.Verma, Vidhu, Malaysia: State and Civil Society in Transition, Colorado: Lynne Rienner Publishers, Inc., 2002.
42.Weiss, Meredith Leigh, Protest and Possibilities: Civil Society and Coalitions for Political Change, California: Stanford University Press, 2006.